

## الباب السادس

# قضايا اقتصادية



■ عبد الحافظ الصاوي ■ نحو استراتيجية تنموية للسياحة.. رؤية إسلامية

■ أ.د. منال متولي ■ آفاق اقتصاديات دول الربيع العربي في المرحلة الانتقالية

# نحو استراتيجية تنموية للسياحة.. رؤية إسلامية



عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

## ملخص الدراسة

تأتي أهمية هذا البحث من الجدل المثار حول الدور الذي يلعبه قطاع السياحة في اقتصاديات الدول الإسلامية، وبخاصة تلك التي تُعرف بدول الربيع العربي؛ حيث أثّرت مخاوف عدة حول مستقبل هذا النشاط الاقتصادي المهم، مع صعود الأحزاب والقوى الإسلامية إلى سدة الحكم في هذه الدول.

ويتناول البحث التعريف بمفهوم السياحة في اللغة والاصطلاح، مع الإشارة إلى مفهوم السياحة في الأدبيات الإسلامية. وكذلك يرصد البحث أداء قطاع السياحة على المستويين العالمي والإسلامي، من خلال مؤشرين رئيسيين؛ هما: أعداد السائحين، ومقدار العوائد من النشاط السياحي، وذلك من خلال البيانات المتاحة عن العقد الأول من الألفية الثالثة.

مع الأخذ في الاعتبار بيان حركة السياحة البينية للدول الإسلامية، ورصد الدول ذات النصيب الأكبر من عدد السائحين، والعوائد السياحية في إطار السياحة الدولية والبينية، مع الإشارة إلى ما يواجه قطاع السياحة من تحديات في الدول الإسلامية.

ثم يستعرض البحث سلبيات أداء النشاط السياحي من الناحية الشرعية، سواء للسائحين القادمين للدول الإسلامية، أو للسائحين المسلمين في دول غير إسلامية. ثم ينتهي إلى وضع ملامح عامة لاستراتيجية تنموية للسياحة في الدول الإسلامية.

ومن أبرز ملامح هذه الاستراتيجية التي تناولها البحث: الاهتمام بالتعليم بشكل عام، والتعليم السياحي بشكل خاص، وزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية، وكذلك الاهتمام بدور التعليم والدعوة إلى تصحيح المفاهيم حول النشاط السياحي، وضرورة التوسع في المنشآت السياحية التي تراعي القواعد الشرعية، أو يطلق عليها مسمى «السياحة الحلال».

وكذلك الاهتمام بالسياحة الداخلية، وبناء برامج ادخارية تشجع الطبقة الوسطى على ممارسة النشاط السياحي. واستكمال الجهود المبذولة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التنسيق والتعاون السياحي بين الدول أعضاء المنظمة.

# نحو استراتيجية تنموية للسياحة.. رؤية إسلامية



عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

مقدمة:

يفرض النشاط السياحي نفسه على واقع الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال اهتمام كل من الدول المتقدمة والنامية به على السواء. وذلك بسبب ما يدرّه من عوائد تساعد في موازين المدفوعات، وتحريكه لدولاب النشاط الاقتصادي في مجالات مختلفة، سواء كانت تلك المجالات إنتاجية أو خدمية. وقد تجاوزت العوائد السياحية حاجز الترليون دولار على الصعيد العالمي في عام ٢٠١١م، حيث قدرت العوائد السياحية بنحو ١٠٣٠ مليار دولار<sup>(١)</sup>.

وتتمتع الدول العربية والإسلامية بمقومات سياحية تؤهلها لتكون سوقاً جاذباً للسياحة الأجنبية، سواء كانت تلك المقومات تتعلق بالجوانب التراثية والثقافية، أو اعتدال وتنوع المناخ صيفاً وشتاءً، أو السياحة الدينية؛ إذ يعد العالم الإسلامي مهبط الرسالات السماوية. فضلاً عن هذا ذلك العدد السكاني الكبير للمسلمين في العالم، الذي يصل ١,٤ مليارات نسمة، أي نحو سدس سكان العالم. ومن شأن هذا العدد الكبير من السكان أن يكون مدخلاً لتنمية السياحة البيئية لدول العالم الإسلامي.

وتعوّل الدول العربية والإسلامية على النشاط السياحي بشكل كبير، فهو يعدّ من أبرز الأنشطة الاقتصادية، وله معدلات لا يُستهان بها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات هذه الدول. ومن هنا وجدنا دول الربيع العربي (مصر، تونس، اليمن) تؤكد على ضرورة عودة نشاطها السياحي؛ ليعوض ما أصاب اقتصادياتها من تراجع في معدلات النمو، وكذلك في موازين المدفوعات.

ولكن هذا الاهتمام بقطاع السياحة من قبل الدول العربية والإسلامية يفرض مجموعة من التحديات على هذه الدول، منها: موافقة الأنشطة السياحية المختلفة للقواعد الشرعية، وبخاصة بعد نجاح الثورات العربية، ووصول الإسلاميين للحكم، فالناخب والقاعدة العريضة من الشعوب الإسلامية يحرصان على مراعاة عدم مخالفة القواعد الشرعية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وعلى رأسها السياحة، التي أثارت لغطاً كثيراً إبان الانتخابات البرلمانية والرئاسية في كل من مصر وتونس.

ولا يعني ذلك أن كافة الأنشطة السياحية في الدول العربية والإسلامية مخالفة للقواعد الشرعية، ولكن هناك بعض المخالفات السلوكية، التي يمكن التغلب عليها. وبخاصة أن السياحة لم تعد تعرف نشاط السياحة

(1) UNWTO Tourism Highlights, 2012 Edition.pg 2

يكاد تسيطر عليه نحو ١٠ دول فقط، ليكون نصيبها متجاوزاً نسبة الـ ٨٠٪ من إجمالي النشاط السياحي في العالم الإسلامي.

ويهدف هذا البحث إلى تناول الجوانب المختلفة لأداء قطاع السياحة في العالم الإسلامي، ودول الربيع العربي بشكل خاص، مع الأخذ في الاعتبار التوصل في نهايته إلى ملامح عامة لاستراتيجية تعتمد الضوابط الشرعية، ليعمل في إطارها قطاع السياحة بدول العالم الإسلامي.

### أولاً: مفهوم السياحة في الشرع والاصطلاح:

#### تعريف السياحة لغتياً:

جاء تعريف السياحة في المعجم الوسيط بأنها «التنقل من بلد إلى بلد طلباً للتره أو الاستطلاع والكشف». وعرف المعجم السائح بأنه «الصائم الملازم للمساجد. والمتنقل في البلاد للتره أو للاستطلاع والبحث والكشف، ونحو ذلك. وصياغة الجمع سائح. والتعريف المقصود بالسائح في هذا البحث هو المتنقل للتره أو للاستطلاع والبحث والكشف، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

#### تعريف السياحة اصطلاحاً:

تتعدد الظواهر التي تمثلها السياحة بين ما هو اجتماعي وثقافي واقتصادي، نظير قيام الأفراد بالانتقال خارج محل إقامتهم المعتاد بقصد التمتع<sup>(٢)</sup>. إلا أن تعريف السياحة من المنظور الاقتصادي على وجه التحديد هو «أنشطة الأشخاص بوصفهم زواراً، والزائر هو الشخص الذي يسافر في ظل أوضاع معينة، لقضاء العطلات، والترفيه والترويح، أو لأغراض العمل

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤م، ص ٤٦٧.

(٢) توجد تعريفات متعددة للسياحة، ولا يناقش البحث هنا هذه التعريفات، ولكن الباحث اختار من بينها ما يتفق وموضوع البحث.

الترفيهية كنشاط وحيد. ولكن هناك توسع كبير في أنشطة سياحية مختلفة، مثل سياحة المعارض التجارية، والسياحة الرياضية، والسياحة العلاجية.

ولذلك وجدنا منذ سنوات اتجاهًا لفكرة الفنادق الإسلامية، أو ما يُعرف بالسياحة الحلال، وهو ما يلقي رواجًا الآن في دول الربيع العربي، بعد أن نجحت تلك التجارب في ماليزيا واندونيسيا وبعض دول الخليج العربي. وإن كانت تلك الأنشطة لا تمثل إلا قدرًا ضئيلاً من إجمالي النشاط السياحي في الدول العربية والإسلامية.

وثمة مجموعة من التحديات تفرض نفسها على النشاط السياحي في الدول العربية والإسلامية، بخلاف مراعاة الجانب الشرعي؛ فهناك ضعف في البنية الأساسية في الكثير من الدول العربية والإسلامية. وكذلك الحساسية الشديدة التي يعاني منها النشاط السياحي تجاه التقلبات الخارجية. فمع كل أزمة إقليمية أو دولية يتعرض قطاع السياحة لهزات عنيفة؛ تتمثل مظاهرها في تسريح العمالة، ونقص موارد النقد الأجنبي، ومطالبة القطاع السياحي للحكومات بتقديم الدعم لقطاع السياحة في صورة إعادة هيكلة الديون، وتخفيف أعبائها.

كما أن نشاط السياحة في غالبية الدول العربية والإسلامية موجه للسائح الأجنبي، ولا يعتني كثيراً بالسياحة الداخلية، التي يمكن أن تكون سندياً رئيساً لاقتصاديات السياحة في دول العالم الإسلامي. ولكن يجب ألا ننسى حالة الفقر والعوز التي تحول دون تقدم السياحة الداخلية. وبخاصة إذا علمنا أن لدى العالم الإسلامي نحو ٢٢ دولة تصنّف على أنها من الدول الأشد فقراً.

وعلى الرغم من أن منظمة المؤتمر الإسلامي تضم نحو ٥٧ دولة في عضويتها، إلا أن النشاط السياحي

هناك منشآت سياحية قامت على غير هذه القواعد، ونالت حظها من النجاح وتحقيق الربح<sup>(٢)</sup>.

وذهبت بعض الكتابات إلى وضع مجموعة من الضوابط الشرعية لممارسة النشاط السياحي؛ منها: المشروعية، بأن تُعتبر المقاصد العامة للشريعة الإسلامية في النشاط السياحي، وأن تعين السياحة الإنسان على الذكر والعبادة. كما يجب أن تكون مجالات العمل السياحي في إطار الطيبات، سواء فيما يخص المأكل والمشرب، والكلام أو السلوك. وكذلك مراعاة الأخلاق الإسلامية من الصدق والأمانة، والتعاون والعفة، والنزاهة والكرم.

بالإضافة إلى تأصيل معنى الأخوة بين الناس. وأن يكون نشاط السائح في إطار فقه الأولويات؛ بحيث يستوفي الفرد احتياجاته الأساسية أولاً، بحيث لا تطنى الرحلات السياحية على احتياجات الإنسان الأساسية، وألا تكون السياحة سبباً في الاقتراض مثلاً. وألا تعطل السياحة المسلم عن أداء فرائض الإسلام، أو تضييعها<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا تبقى قضية السياحة، وما يتعلق بها من مدى موافقتها للقواعد الشرعية، متوقفة على الإرادة لدى القائمين على النشاط السياحي، وكذلك على جمهور السائحين؛ من حيث تركيز طلبهم السياحي في منتج لا يخالف القواعد الشرعية.

ولا يختلف تناول موضوع السياحة بملابساته المختلفة في الوقت الحالي عن ملف البنوك الإسلامية عند نشأتها في مطلع السبعينيات من القرن العشرين. فالبداية استغراب الفكرة ومقوماتها، ثم بداية ضعيفة، ثم نجاح التجربة، ثم دخول المنافسة مع البنوك التقليدية. ويعتقد الباحث أن ما يعرف بالسياحة الحلال سوف تمر بهذه المراحل.

التجاري، أو لأغراض الصحة والتعليم، أو لأغراض أخرى<sup>(١)</sup>.

### السياحة في الأدبيات الإسلامية:

هناك من قصر السياحة على المعاني الواردة في كتب التفاسير، من أن السياحة بمعنى الصوم، أو العبادة، أو السفر لطلب العلم، أو الجهاد في سبيل الله، أو السفر من أجل التجارة. ووضعوا لذلك شروطاً، منها: ألا يُضن المسلم في دينه، وألا يتعرض للمحظورات الشرعية، مثل رؤية السافرات العاريات، أو تعذر الطعام الحلال في الدول غير الإسلامية.

ونفس المخاوف أثرت بشأن السياح غير المسلمين في الدول الإسلامية، من حيث مخافة أن يؤثر هؤلاء السائحون بسلوكهم المخالف للجوانب الشرعية، في سلوك بعض المسلمين؛ مثل مرافقة نساء أجنبيات، أو شرب الخمر، وغير ذلك.

إلا أن هذا الرأي يرى أيضاً أن للسياحة إيجابيات؛ منها: الدعوة إلى الله عز وجل، وتحصيل العلم، وازدهار التجارة. ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى صعوبة ممارسة السياحة في ظل واقعها الحالي<sup>(١)</sup>.

وثمة وجهة نظر أخرى ترى أن السياحة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن توجيهها وفق القواعد الشرعية؛ حيث إن السياحة بصورها المختلفة ليست إلا أنشطة مشروعة، مثل السياحة بغرض التأمل، أو ممارسة الرياضة، أو طلب العلم، أو العلاج، أو التجارة، أو الترويج عن النفس .. إلخ.

ولكن المطلوب هو ممارستها في إطار من القواعد والسلوك الإسلامي. فإذا كان هناك مفهوم خاطئ بأنه لا سياحة بدون خمور أو صالات للقمار أو الجنس، فإن

(١) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة الإحصاءات، التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات السياحة ٢٠٠٨م، نيويورك ٢٠١١م، ص ١.

(٢) د. عبد التواب سيد محمد إبراهيم، الآثار الإيجابية والسلبية للسياحة في ضوء الشريعة الإسلامية، بحث مقدم لندوة «السياحة في مصر من منظور إسلامي واقتصادي»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٥م.

(٣) د. عبد العظيم بسيوني، الإسلام والسياحة، دار الهنا للطباعة، القاهرة ١٩٨٧م، ص ٥.

(٤) د. حسين شحاتة، الضوابط الشرعية للسياحة، بحث مقدم لندوة «السياحة في مصر من منظور إسلامي واقتصادي»، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٥م.

## ثانياً: أداء قطاع السياحة عالمياً:

لا يتم النظر إلى قطاع السياحة على الصعيد العالمي على أنه مجرد أنشطة ترفيهية فقط، بل قطاع اقتصادي مهم، له روابطه المختلفة على صعيد المكونات الاقتصادية والاجتماعية. فمنظمة السياحة العالمية ترصد ١٨٥ نشاطاً في مجال السلع والخدمات، ترتبط بقطاع السياحة<sup>(١)</sup>.

وقد حدث تطور كبير في اقتصاديات السياحة العالمية على مدار العقود الماضية، ففي حين بلغ عدد السائحين عالمياً ٢٥,٣ مليون سائح في عام ١٩٥٠م، نجد هذا العدد قد قفز إلى ٦٨٤ مليون سائح في عام ٢٠٠٠م، وفي عام ٢٠٠٩ وصل عدد السائحين على مستوى العالم إلى ٨٨٠ مليون سائح<sup>(٢)</sup>.

وفي عام ٢٠١١ وصل عدد السائحين ٩٨٣ مليون سائح، ليحقق عدد السائحين عالمياً زيادة نسبتها ٤,٦٪، عما كانت عليه أعداد السائحين في عام ٢٠١٠م، وبمقارنة أعداد السائحين على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١م نجد أن هناك زيادة في أعداد السائحين قدرها ٢٩٩ مليون سائح، وتبلغ نسبة الزيادة خلال تلك الفترة نحو ٤٣,٧٪<sup>(٣)</sup>.

ومن هنا ندرك حجم التطور الذي تشهده السياحة العالمية، ودورها في الاقتصاد العالمي، فزيادة أعداد السائحين يتبعها زيادة في حجم إنفاقهم بالدول التي يزورونها، وما يستتبع ذلك من تشغيل للعديد من المرافق والمنشآت السياحية بشكل مباشر، وكذلك تشغيل منشآت ومرافق خدمية وإنتاجية بشكل غير مباشر.

وبالنظر إلى معدلات النمو في أعداد السائحين على المستوى العالمي، نجد أنها تتفاوت حسب الفترة الزمنية، ففي خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٥م نجد أنها بحدود ٤,٤٪، بينما خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠م فنجد أنها

تراجعت إلى ٣,٩٪. وحسب تقديرات منظمة السياحة العالمية فإن توقعات معدلات النمو سوف تشهد تراجعاً خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠م لتصل إلى نحو ٣,٨٪، ويزداد التراجع ليصل إلى ٢,٨٪ خلال الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠م.

وثمة مؤشر آخر يعكس حجم التطور الكبير في اقتصاديات السياحة عالمياً، ففي عام ١٩٥٠م كان إجمالي العوائد السياحية عالمياً في حدود ٢,١ مليار دولار. وقفزت هذه العوائد في عام ٢٠٠٠م لتصل إلى ٤٧٧ مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٩م وصلت إلى ٨٥٢ مليار دولار<sup>(٤)</sup>.

وفي عام ٢٠١٠م وصلت العوائد السياحية إلى ٩٢٨ مليار دولار، وتجاوزت حاجز التريليون دولار في عام ٢٠١١م؛ حيث تبين إحصاءات منظمة السياحة العالمية أن العوائد السياحية على مستوى العالم وصلت إلى ١٠٣٠ مليار دولار<sup>(٥)</sup>. وتعتبر العوائد السياحية في عام ٢٠١١م نسبة ضئيلة من الناتج المحلي العالمي الذي تجاوز ٦١ تريليون دولار في نفس العام، إلا أنها في سياقها الطبيعي إذا ما نظرنا إلى أداء السنوات السابقة.

وإذا ما عقدنا مقارنة بين عوائد السياحة عالمياً بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١م نجد أن هناك زيادة بين العاملين قدرها ٥٥٢ مليار دولار. والدلائل الإيجابية التي تعكسها أرقام عوائد السياحة العالمية لعام ٢٠١١م، هي تجاوز التداعيات السلبية المتعددة التي شهدتها الاقتصاد العالمي، بعد الأزمة المالية العالمية، من تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة.

فبعد أن تراجعت العوائد السياحية في عام ٢٠٠٩م لتصل إلى ٨٥٢ مليار دولار، مقارنة بـ ٩٤٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، قفزت العوائد السياحية لتتجاوز أول مرة حاجز التريليون دولار.

ولم تكن الأزمة المالية العالمية هي الظاهرة السلبية الوحيدة التي واجهها النشاط السياحي على مستوى

(٤) منظمة المؤتمر الإسلامي مرجع سابق، ص ١.

(5) UNWTO Tourism Highlights, 2012 Edition.pg2

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.. الآفاق والتحديات ٢٠١٠م، ص ١.

(٢) المرجع السابق.

(3) UNWTO Tourism Highlights, 2012 Edition.pg 2.



بحدود ٣٢,٦ مليار دولار. ويرجع سبب تدني معدلات السياحة في إقليم الشرق الأوسط إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني؛ حيث لا تزال به بعض المناطق الساخنة بالصراعات العسكرية والسياسية. أما في إفريقيا فيرجع تدني نصيبها من حصة السياحة العالمية إلى حالة الفقر بشكل عام، وفقر البنية الأساسية بشكل خاص.

**ويوضح الجدول التالي نصيب الأقاليم الخمسة من عدد السائحين والعوائد السياحية في عام ٢٠١١م:**

العوائد السياحية بالمليار دولار	عدد السائحين بالمليون	الإقليم
٤٣٦,٤	٥٠٤	أوروبا
٢٨٩,٤	٢١٧	آسيا والباسيفيكي
١٩٩,١	١٥٦,٦	الأمريكتان
٣٢,٦	٥٠,٢	إفريقيا
٤٥,٦	٥٥,٤	الشرق الأوسط

الجدول من إعداد الباحث، من خلال بيانات منظمة السياحة العالمية، «إضاءات على السياحة»، طبعة ٢٠١٢م، ص ٤ و ٥.

وتشير الأرقام السابقة الخاصة بنصيب الأقاليم الخمسة للعالم من حصة السياحة العالمية إلى دلالة مهمة، وهي أنه بقدر القوة والأداء الاقتصادي بقدر ما يكون نصيب الإقليم من حركة السياحة، فأوروبا تصدر بحكم قوة اقتصادها، ثم يأتي بعدها إقليم آسيا والباسيفيكي الذي يضم كتلت الآسيان الاقتصادي، والعديد من الدول الصاعدة. وحتى على صعيد الدول

العالم، ولكن كانت هناك مشكلات تتعلق بالجانب الصحي والكوارث الطبيعية، أثرت كثيرًا على بعض أقاليم العالم سياحيًا، مثل إعصار تسونامي في جنوب شرق آسيا، وانتشار فيروس أنفلونزا الطيور، وجنون البقر، وغيرها. وكذلك الإضرابات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من خلال اعتداءات الكيان الصهيوني على جنوب لبنان، وقطاع غزة، وأزمة الخليج الثالثة التي انتهت بالاحتلال الأمريكي والغربي للعراق.

ومن السمات المميزة لنشاط السياحة عالميًا: أنه شديد التأثر بالأحداث السياسية أو الاقتصادية أو الطبيعية، وتظهر التأثيرات السلبية عليه في الأجل القصير، فيتم إلغاء الرحلات السياحية، وما يتبعها من توقف باقي الأنشطة السياحية. إلا أن الملاحظ أن قطاع السياحة كان أكثر تأقلمًا مع أحداث الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م، واستطاع أن يتجاوزها على مدار عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م. ولكن لا يستطيع قطاع السياحة أن يتأقلم بهذه السرعة مع المتغيرات الأخرى، فعلى صعيد الأزمات السياسية يظل قطاع السياسة رهن الخروج من هذه الأزمات، حتى يتم التوصل إلى حلها والخروج منها.

وتعتبر أوروبا من أكبر المقاصد السياحية على مستوى العالم، فحسب إحصاءات عام ٢٠١١م لمنظمة السياحة العالمية، وصل عدد السائحين لأوروبا لنحو ٥٠٤ ملايين سائح، وقد حقق لها ذلك عائدًا قدره نحو ٤٣٦,٤ مليار دولار. وهذه الأرقام تعد الأعلى بين أقاليم العالم الخمس. يلي أوروبا إقليم آسيا والباسيفيكي بعدد سائحين ٢١٧ مليون سائح، وعائد سياحي يقدر بنحو ٢٨٩,٤ مليار دولار، ثم إقليم الأمريكتين بعدد سائحين ١٥٦,٦ مليون سائح، وعائد سياحي قدره نحو ١٩٩,١ مليار دولار.

إلا أن إقليم الشرق الأوسط وإفريقيا يُعدان الأقل من بين الأقاليم الخمسة للعالم من حيث عدد السائحين والعوائد السياحية، ففي الشرق الأوسط بلغ عدد السائحين لنفس العام ٥٥,٤ مليون سائح وعائد سياحي بحدود ٤٥,٦ مليار دولار، أما إفريقيا فقد بلغ عدد السائحين بها ٥٠,٢ مليون سائح وحققت عائدًا سياحيًا

تتحرك إلا في حدود ٦,١٪<sup>(٢)</sup>.

وتصدر عشر دول قائمة النشاط السياحي لدول المنظمة من حيث أعداد السائحين، وهذه الدول هي: تركيا، وماليزيا، والسعودية، ومصر، والمغرب، وتونس، وإندونيسيا، والكويت، والأردن، وكازاخستان.

أما من حيث العوائد السياحية؛ فالدول العشر الأول على مستوى المنظمة هي، تركيا، وماليزيا، ومصر، وإندونيسيا، والمغرب، والإمارات، والسعودية، ولبنان، وسورية، وتونس. وقد بلغت حصة الدول العشر من العوائد السياحة نحو ٨٧,٨ مليار دولار، وهو ما يعادل نسبة ٨٥,٤٪ من الحصة الإجمالية للعوائد السياحية لدول المنظمة في نفس العام.

وتحتل كل من تركيا وماليزيا مراتب متقدمة على صعيد التصنيف الدولي؛ من حيث الجذب السياحي، فكان ترتيب الدولتين على التوالي في المرتبة السابعة والتاسعة، أما من حيث الترتيب العالمي للعوائد السياحية، فقد أتت تركيا في المرتبة التاسعة.

وحول الأهمية النسبية التي يمثلها النشاط السياحي في اقتصاديات دولة المنظمة، نجد أن النشاط السياحي يمثل أهمية نسبية عالية في بعض الاقتصاديات فيصل لمعدل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الدول هي: (لبنان، الأردن، المغرب، تونس، مصر، سورية، ماليزيا، كازاخستان)، وفي نفس الوقت نجد أن ميزان الخدمات السياحية سلبى في نحو ٢٤ دولة من دول المنظمة<sup>(٣)</sup>.

#### السياحة البيئية للدول الإسلامية:

في عام ١٩٩٤م وُضع القطاع السياحي كأحد الأولويات العشر لدى دول منظمة المؤتمر الإسلامي في خطة عمل المنظمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول

الإسلامية فإننا نجد أن الدولتين اللتين استطاعتا أن يكون لهما مكان على خريطة السياحة العالمية هما تركيا وماليزيا، وهما من الدول الصاعدة، واللتان لديهما أداء اقتصادي يتسم بالنمو المضطرد.

#### ثالثًا: الأداء السياحي لدول العالم الإسلامي:

ظلت أعداد السائحين للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (٥٧ دولة) في تزايد خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م. ففي عام ٢٠٠٣م كان نصيب الدول أعضاء المنظمة بحدود ٨٩,١ مليون سائح وبما يمثل

نسبة قدرها ١٢,٨٪ من إجمالي عدد السائحين القادمين على مستوى العالم. في حين بلغت أعداد السائحين في عام ٢٠٠٨م نحو ١٣٠,٥ مليون سائح، وبحصة نسبتها ١٤,٢٪ من إجمالي السائحين القادمين على مستوى العالم. إلا أن عام ٢٠٠٧م يعد الأفضل من حيث عدد السائحين بالدول أعضاء المنظمة، فقد بلغت أعداد السائحين فيه نحو ١٣١,٩ مليون سائح، ونسبة قدرها ١٤,٧٪ من إجمالي عدد السائحين على مستوى العالم<sup>(١)</sup>.

وعلى صعيد العوائد السياحية فقد حققت دول المنظمة عائدًا بنحو ٤٨,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣م، ووصل إلى ١٠٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م. وعلى الرغم من مضاعفة العائد السياحي بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨م من حيث القيمة، إلا أنه يُلاحظ أن هذا العائد كنسبة من إجمالي العوائد السياحية العالمية لم يتحرك كثيرًا بالنسبة التي تساوي الزيادة في قيمته. ففي عام ٢٠٠٣م كانت نسبة العوائد السياحية لدول المنظمة ٩,٣٪ من إجمالي العوائد السياحية العالمية، ووصلت هذه النسبة إلى ١٠,٩٪ في عام ٢٠٠٨م، أي أن الزيادة في نسبة الإيرادات لدول المنظمة لم

(٢) المرجع السابق ص ١٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٢.

(١) منظمة المؤتمر الإسلامي، مرجع سابق ص ٨.



ومن خلال استعراض الأداء السياحي بالدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي يتبين لنا أن حصة هذه الدول من النشاط السياحة العالمي متواضعة، وذلك من خلال بيانات نصيب الدول أعضاء المنظمة من أعداد السائحين أو العوائد السياحية. ويرجع ذلك إلى مجموعة من التحديات، نذكر منها الآتي<sup>(٢)</sup>:

- ضعف القدرات الفنية لدى قطاع السياحة بدول المنظمة، بالشكل الذي لا يجعله قادراً على المنافسة العالمية، من حيث التسويق والترويج، لما لدى دول المنظمة من قدرات ومقومات سياحية. فخدمات التسويق والترويج تشهد تطوراً ملحوظاً في الدول الغربية، وذلك بسبب وجود مؤسسات تعليمية وتجارية تدفع بها دوماً لإيجاد أساليب جديدة لجذب السائحين. ويفتقد قطاع السياحة في غالبية الدول الإسلامية إلى وجود هذه المؤسسات التعليمية والتجارية في مجال التسويق والترويج. ومن ثم بقية مراحل العمل السياحي ووسائله.

- ضعف نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بعض دول المنظمة، مما يعوق إمكانيات قطاع السياحة بها من إقامة منشآت سياحية تتوافق والمواصفات العالمية. فهناك مناطق بالدول أعضاء المنظمة تفتقد إلى وجود الطرق المعبّدة، وعدم توفر الكهرباء بشكل مستمر، أو غياب خدمة الهواتف، فضلاً عن وجود الإنترنت؛ إذ عادة ما يحتاج السائح لهذه الخدمات، وعدم توافرها يؤثر على مجالات سياحية مهمة، مثل سياحة المؤتمرات، والسياحة الرياضية، والسياحة العلاجية، وغيرها.

- تعاني معظم الدول النامية، ومن بينها غالبية الدول الإسلامية، من وجود فجوة في الاستثمار، وبالتالي ينعكس ذلك بدوره على قطاع السياحة؛ إذ يفتقر هذا القطاع إلى الاستثمارات اللازمة لتواجده بالصورة اللازمة للدخول في حلبة المنافسة العالمية. وفي حالة توفر الاستثمارات فعادة ما يتم توجيهها إلى قطاعات أخرى، مثل الزراعة أو الصناعة؛ لاعتبارات تتعلق بتوفير

المنظمة. إلا أن جهود التنسيق بين الدول الإسلامية في مجال السياحة لم تدخل حيز التنفيذ إلا في عام ٢٠٠٠م من خلال عقد الاجتماع الأول لوزراء السياحة بالدول أعضاء المنظمة.

وقد وصل عدد السائحين بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٣,٦ مليون سائح في عام ٢٠٠٣م، وبما يمثل نسبة ٢٣,٦٪ من إجمالي أعداد السياحة الدولية القادمة إلى الدول الإسلامية، وظلت هذه الأعداد في تزايد مستمر حتى عام ٢٠٠٧م، باستثناء عام ٢٠٠٥م، وكانت الأعداد على التوالي هي: ٢٣,٦ مليون سائح، ٢٩,٨ مليون سائح، ٤٢,١ مليون سائح، ٥٠,٢ مليون سائح<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ من هذه الأرقام أن الزيادة في أعداد السائحين بين دول المنظمة عند المقارنة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧م، قد بلغت ١٦,٦ مليون سائح، وبنسبة زيادة قدرها ٤٤,٤٪. وقد يرجع السبب في تحقيق هذه الزيادة خلال الفترة المذكورة، إلى الوفرة النفطية التي استمرت من عام ٢٠٠٣م وحتى قبل الأزمة المالية العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨م.

وقد استحوذت بعض الدول على النصيب الأكبر من السياحة البينية لدول المنظمة؛ حيث كان نصيب الدول (السعودية، البحرين، سورية، ماليزيا، كازاخستان، تركيا، مصر، الإمارات) ٤٠,٣ مليون سائح في عام ٢٠٠٧م، وبما يعادل نسبة ٨٠,٣٪ من إجمالي أعداد السائحين بين دول المنظمة. وارتفع مؤشر نصيب هذه الدول من العوائد السياحية فقد بلغ لنفس العام نحو ٦٠,١٪.

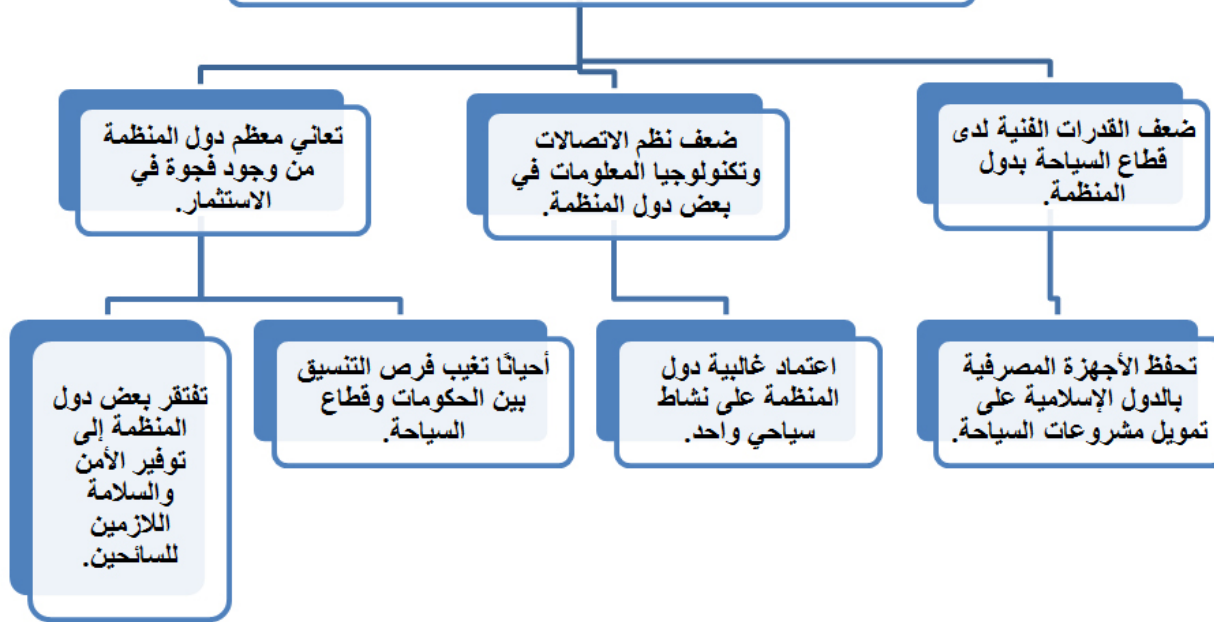
ولكن في نفس الوقت نجد أن دولاً من بين الدول الأعضاء بالمنظمة، تشكل فيها السياحة البينية النصيب الأكبر من عدد السائحين الدوليين بها، وعلى سبيل المثال تمثل نسبة السائحين من الدول أعضاء المنظمة ٩٨٪ من إجمالي أعداد السائحين الدوليين للبنان، و٨٧,٦٪ في اليمن، و٥٦,٥٪ في بنين، و٤٤,٦٪ في سورية، و٤٤,١٪ في السعودية، و٣٥,٨٪ في الأردن.

(١) المرجع السابق ص ١٢.

(٢) منظمة المؤتمر الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لعام ٢٠١١م،

ص ١٠٠ و١٠١.

## التحديات التي تواجه السياحة لدى دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي:



- أحياناً تغيب فرص التنسيق بين الحكومات وقطاع السياحة، مما يزيد من مشكلات القطاع، ويحد من قدرته على المنافسة، أو جذب عدد أكبر من السياح. فقد تفرض الحكومات ضرائب لمعالجة مشكلاتها المالية، أو تفرض قيوداً على تداول النقد الأجنبي. في حين ينظر قطاع السياحة إلى هذه الضرائب على أنها تزيد من تكلفة خدماته المقدمة، أو أن القيود على تداول النقد تخلق سوقاً موازية تضرّ بالاقتصاد القومي أكثر مما تنفع.

- تفتقر بعض دول المنظمة إلى توفير الأمن والسلامة اللازمين للسائحين القادمين إليها، وهو ما يعرّض حصتها من السياحة العالمية أو البيئية للتقلص، فسلامة السائح وأمنه ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، وبدونها لا تفيد أي مقومات أو إمكانيات سياحية في جذب السياح.

ويشير الواقع إلى أن معظم النقاط الساخنة على مستوى العالم تقع في دوائر إسلامية. مثل أفغانستان، العراق، فلسطين، ليبيا، سورية، باكستان، كشمير، الشيشان، اليمن، موريتانيا، الجزائر، مالي.

سلع أساسية داخل هذه الدول. وقد يكون المخرج من هذا التحدي فتح المجال للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي للمساهمة في قطاع السياحة. ولكن تبقى قضية مناخ الاستثمار ومدى ملائمته لجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية للعمل بقطاع السياحة.

- تتحفظ الأجهزة المصرفية بالدول الإسلامية على تمويل مشروعات قطاع السياحة؛ نظراً لارتفاع مخاطر التمويل بالقطاع، حيث يتعرض في كثير من الأحيان لتقلبات خارجية تؤثر على نشاطه بالسلب. وعادة ما يطلب قطاع السياحة عند تعرضه لأزمات مؤثرة على نشاطه بإعفاءات من فوائد القروض، أو تأجيل سداد الأقساط.

- اعتماد غالبية دول المنظمة على نشاط سياحي واحد، مما لا يساعد على وجود تنوع سياحي لمواجهة السياحة الموسمية، أو تعرض بعض المجالات لمشكلات عارضة، ولذلك يجب أن تنوع دول المنظمة في أنشطتها السياحية؛ حتى يمكنها الاستفادة بشكل أكبر من إمكانياتها السياحية.

شعاره وزيه ونحلته، وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبداً تعتقد الكمال في من غلبها، وانقادت إليه، إما لنظره بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه، أو لما تغالط به من أن انقيادها ليس لغلب طبيعي، وإنما هو لكمال الغالب». ومن هنا نجد أن المنشآت والمؤسسات السياحية عادة ما تحرص على أن تُظهر للسائح التعامل بكل مفردات حضارته، في حين أنه أتى ليطلع على حضارة غيره<sup>(1)</sup>.

بل إن البعض المسلمين أصبح يتباهى ببعض العادات والسلوكيات التي هي من شأن غير المسلمين، وجعل جُل حياته وفق هذه السلوكيات، ويفرض أن يُنصح، أو أن يصحح من تلك العادات والسلوكيات، بل يربي عليها أبناء وأفراد أسرته.

٢- وقوع بعض المسلمين في القيام بأعمال تتنافى مع القواعد

الشرعية:

مثل تقديم الخمر، أو الإشراف على صالات القمار أو المراقص، وحفلات المجون، يجعل أجورهم التي يحصلون عليه محل ريبة وشك. وهو ما يجعل البعض يسأل عن الحكم الشرعي في قيامه بهذه الأعمال؛ باعتبارها مصدرًا لدخله ومهنته التي يقات ويغول أسرته منها. وعادة ما تأتي الإجابة من قبل الفقهاء بوجوب الابتعاد عن هذه الوظائف، والبحث عن فرص عمل أخرى. ومن باب أولى نجد أن البعض قد تسوّل له نفسه استثمار أمواله في هذه الأنشطة المحرمة، ويكون ربحه أو دخله من هذا النشاط هو نوع من السحت المنهي عنه شرعاً.

خامساً: الملامح العامة لاستراتيجية تنموية

للسياحة:

الحديث عن وجود استراتيجية يعني الحديث عن أهداف طويلة الأجل، ولعل هذا ما يناسب الوضع في دول العالم الإسلامي؛ حيث توجد معوقات كثيرة تحول دون أن يكون هناك استراتيجية واحدة لهذه الدول، فيسمح الأجل الطويل لاستهداف إزالة هذه المعوقات

(1) د. عبد التواب سيد محمد إبراهيم، مرجع سابق.

رابعاً: الآثار السلبية للنشاط السياحي من الناحية الشرعية:

أية حضارة تُعنى بالدرجة الأولى بالحفاظ على هويتها، ويظهر ذلك عبر كافة أنشطتها المختلفة، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية، إلخ. وقد شهدت السياحة في عصرنا الحالي حالة من الرواج، كان من أبرز معالمها: صبغة نشاط السياحة بمعالم الحضارة الغربية، سواء كان ذلك من الاستحواذ على العدد الأكبر من السائحين، أو العوائد السياحية. وقد ساعد الغرب على هذه المكانة، تلك السيادة الحضارية، وامتلاك العديد من نواصي العلم والثروة. فتشكلت معالم السياحة، في مراحلها المختلفة وفق المعايير الغربية، في مجالات الترويج والمبيعات، ووسائل الانتقال، وأماكن الإقامة، وبرامج الرحلات، ووسائل الترفيه.

غير أن الدول الإسلامية حينما أرادت الولوج إلى ساحة السياحة العالمية، أتتها من باب الاحتياج إلى موارد النقد الأجنبي، لسد عجزها في مجالات الإنتاج. فكان أن سلمت الراية لاستقدام وسائل السياحة الغربية بكل مكوناتها، بغض النظر عن الهوية الإسلامية، أو حتى العادات والتقاليد التي تجذب السائح الأجنبي للتعرف عليها.

وقد ترتب على هذا التناول بدول العالم الإسلامي لنشاط السياحة مجموعة من السلبيات من الناحية الشرعية، نذكر منها:

١- التأثير بعادات وسلوكيات الغرب:

نظراً لحالة غياب الوعي والجهل لدى بعض المسلمين، وكذلك حالة التراجع بالعالم الإسلامي في المجالات المادية والعلمية، فإنه يُخشى أن تتأثر هذه الشريحة من المسلمين بعادات وتقاليد وسلوكيات السائحين الذين يأتون للدول الإسلامية.

ولا تزال القاعدة التي وضعها ابن خلدون في هذا الشأن سارية، بل ونتائجها ملموسة على أرض الواقع، حيث قال: «إن المغلوب مولع أبداً بالاعتداء بالغالب، في

أولها: اعتبار مقومات إصلاح النشاط السياحي ليتوافق والقواعد الشرعية، مع ملاحظة التدرج في التطبيق، وتشجيع المؤسسات والمنشآت السياحية الجديدة لتبني فكرة «السياحة الحلال». والأمر الثاني هو العمل على زيادة السياحة البيئية داخل دول المنظمة.

ومن شأن تشجيع السياحة البيئية أن يؤدي إلى وجود استثمارات جديدة في قطاع السياحة، ويرتبط ذلك أيضاً بأنشطة اقتصادية أخرى في مجالات التجارة والتعليم، والصحة، وغيرها.

٤- تغيير المدرك الثقافي الخاطئ عن النشاط السياحي، من كونه قائماً على العري والخمر والقمار والجنس. فالنشاط السياحي متعدد المجالات، وهناك خدمات أخرى تقدم للسائح الذي أتى في إطار سياحة المؤتمرات، أو الرياضة، أو التعليم، أو السياحة الثقافية، وغيرها.

وبالتالي فكما أن هناك أنشطة سياحية تخالف القواعد الشرعية، فهناك أنشطة أخرى تتوافق مع القواعد الشرعية. ووجود المسلمين وتردهم على المنشآت السياحية، سوف يؤدي إلى وجود طلب جديد، سوف تسعى المنشآت السياحية إلى تلبية. وخير مثال على ذلك ما نلمسه من توسع ملحوظ فيما عرف بـ«السياحة الحلال».

٥- مساهمة قطاعي التعليم والإعلام في غرس أهمية السياحة كنشاط وممارسة في عقول أفراد المجتمع؛ بحيث تكون السياحة الداخلية أو الخارجية جزءاً من اهتمام الفرد، طالما لم تخالف القواعد الشرعية. ولا بد هنا من استلهاً معاني سياحة التأمل والتدبر والنظر في خلق الله، وكذلك الترويج عن النفس في إطار ما أحله الله عز وجل من الطيبات.

٦- استحضار معنى أن الانفتاح على الآخر، لا يعني الانسلاخ من الهوية، وبخاصة إذا ما كانت الدول الإسلامية هي الدول المستقبلية للسائحين. ففي ظل توحش العولمة، استطاعت دول وشعوب جنوب شرق

في إطار زمني يتناسب مع حجمها. وعلى رأس هذه المعوقات: اختلاف التوجهات السياسية، وغياب الإرادة السياسية نحو الوحدة الإسلامية. وكذلك تراجع معدلات التنمية، ووقوع معظم -إن لم يكن جُل- دول العالم الإسلامي تحت تصنيف الدول النامية؛ باستثناء ماليزيا، وإندونيسيا، وتركيا، على اعتبار أن هذه الدول في مصافّ الدول الصاعدة.

ولكن في ضوء الواقع، وما تناوله هذا البحث من معلومات، يمكن أن نشير فيما يلي إلى ملامح عامة نحو استراتيجيات تنمية السياحة في دول العالم الإسلامي:

١- أن يتم تناول الشأن السياحي في إطار استراتيجية كلية لاقتصاديات كل دولة إسلامية على حدة، وفي ضوء الإمكانيات المادية والسياحية المتاحة لكل دولة. واستحضار ما تعرض له كل دولة من تقلبات خارجية تؤثر على نشاطها السياحي، والعمل على إزالتها، أو على الأقل التقليل من حدتها وتأثيرها على الحركة السياحية للدولة.

٢- أن يتم القضاء على حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الدول الإسلامية على الصعيد الداخلي، وأن تنتهي الصراعات السياسية أو المسلحة فيما بين الدول الإسلامية، وبخاصة نزاعات الحدود؛ حتى يساعد ذلك على رسم صورة من توفر الأمن والسلامة اللازمين لجذب السياح. وأن يتم القضاء على البيروقراطية والشروط المجحفة للحصول على تأشيرات الدخول والزيارة للدول الإسلامية.

٣- على الرغم من ضعف أداء المؤسسات التكاملية ما بين دول العالم الإسلامي -إن لم تكن موجودة-، فإن الاجتماعات التي تمت في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة لدول المنظمة، يمكن البناء عليها<sup>(١)</sup>. على أن يكون ذلك الأمر نواة لوجود كيان يستهدف عدة أمور؛

(١) عقدت سبعة اجتماعات على مستوى وزراء السياحة للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث عقد المؤتمر الأول في مدينة أصفهان بإيران في عام ٢٠٠٠م.

قطاع السياحة من التقلبات الخارجية. وإن كان هذا الأمر مرتبطاً بتحسين مستويات الدخل.

٩- ضرورة تنوع المنتجات السياحية؛ بحيث يمكنها تلبية احتياجات الطبقات المتوسطة في المجتمعات الإسلامية؛ إذ المفهوم السائد أن السياحة للأغنياء.

في حين نجحت الدول الغربية وبعض الدول الشرقية في تنظيم برامج ادخارية لأصحاب الدخل المتوسطة، تمكّنهم من القيام برحلات سياحية لفترات تصل إلى شهر. ولعل تجربة ماليزيا في برامج الادخار من أجل تأدية فريضة الحج يمكن الاستفادة منها، والبناء عليها، سواء في مجال السياحة الدينية أو غيرها من مجالات السياحة الأخرى.

يُعد العنصر البشري عماد أية عملية تنموية، ويحتاج النشاط السياحي نوعية متميزة للعمل فيه، وهو ما يفرض على دول العالم الإسلامي الإسراع في القضاء على الأمية، والتوسع في مجال التعليم المرتبط بالنشاط السياحي، حتى يمكن أن يساهم هذا النشاط في القضاء على البطالة التي يعاني منها معظم دول العالم الإسلامي. ويرتبط بهذا المجال التعليم الخاص بإدارة المنشآت السياحية؛ حيث يلاحظ أن معظم المنشآت السياحية بمستوياتها المختلفة في العالم الإسلامي تديرها شركات إدارة من خارج دول العالم الإسلامي.

١٠- مراعاة الشروط البيئية للنشاط السياحي؛ يجب أن تكون في مقدمة اهتمام الدول الإسلامية، سواء من حيث مراعاة عدم تلوث البيئة، أو الحفاظ على المحميات الطبيعية، والتوسع في إلزام المنشآت السياحية بالمعايير البيئية، واستخدام وسائل توليد الطاقة الجديدة والمتجددة.

١١- تبني حملات تسويقية للبرامج السياحية بشكل مشترك، وبخاصة للدول الإسلامية التي يربط بعضها ببعض جوار جغرافي، وبخاصة إذا ما كانت هذه الدول تمتلك تنوعاً سياحياً سواء في الموارد السياحية الطبيعية، أو الثقافية والأثرية، أو تتميز بأسواق تجارية جاذبة .. إلخ. أو وجود برامج تعكس الثقافة الإسلامية عبر أكثر من بلد؛ من خلال المساجد أو المدارس، أو من خلال العمارة الإسلامية، فهذا المجال يختلف في المغرب العربي عن المشرق العربي، كما أن العمارة الإسلامية العربية لها سمات مختلفة عن العمارة الإسلامية في آسيا.

آسيا أن تحافظ على خصوصيتها الثقافية وعاداتها وتقاليدها، على الرغم من كونها دولاً جاذبة للسياحة.

ويستلزم ذلك أن يقدم قطاع السياحة -عبر مؤسساته ومنشآته المختلفة- الحضارة الإسلامية، من خلال السلوك الإسلامي المعني بالنظافة، وحسن الخلق، والالتزام بالمواعيد، وعدم التهاون في الشعائر الدينية أو التفریط فيها، بحجة إرضاء السائح. كما يستلزم ذلك أيضاً الحرص على تعريف السائحين بالإسلام؛ من خلال مواد مقروءة ومرئية، عبر البرامج السياحية المختلفة.

٧- يُعد العنصر البشري عماد أية عملية تنموية، ويحتاج النشاط السياحي نوعية متميزة للعمل فيه، وهو ما يفرض على دول العالم الإسلامي الإسراع في القضاء على الأمية، والتوسع في مجال التعليم المرتبط بالنشاط السياحي، حتى يمكن أن يساهم هذا النشاط في القضاء على البطالة التي يعاني منها معظم دول العالم الإسلامي. ويرتبط بهذا المجال التعليم الخاص بإدارة المنشآت السياحية؛ حيث يلاحظ أن معظم المنشآت السياحية بمستوياتها المختلفة في العالم الإسلامي تديرها شركات إدارة من خارج دول العالم الإسلامي.

٧- يُعد العنصر البشري عماد أية عملية تنموية، ويحتاج النشاط السياحي نوعية متميزة للعمل فيه، وهو ما يفرض على دول العالم الإسلامي الإسراع في القضاء على الأمية، والتوسع في مجال التعليم المرتبط بالنشاط السياحي، حتى يمكن أن يساهم هذا النشاط في القضاء على البطالة التي يعاني منها معظم دول العالم الإسلامي. ويرتبط بهذا المجال التعليم الخاص بإدارة المنشآت السياحية؛ حيث يلاحظ أن معظم المنشآت السياحية بمستوياتها المختلفة في العالم الإسلامي تديرها شركات إدارة من خارج دول العالم الإسلامي. ومن شأن وجود مديرين مؤمنين بأهمية مراعاة القواعد الشرعية أن يؤدي ذلك لعدم الوقوع في الممارسات الخاطئة التي يعاني منها قطاع السياحة في الدول الإسلامية.

٨- في ظل اعتماد النشاط السياحي في معظم الدول الإسلامية على السياحة الخارجية، فإن هناك مورداً مهماً يعاني من الإهمال، وهو السياحة الداخلية، وعلى أية استراتيجية -سواء أكانت على المستوى القطري أو على مستوى الأمة- أن تعتني بالسياحة الداخلية، وتشجعها بكل الطرق. فهي الضمانة الوحيدة لحماية



### خاتمة:

النشاط السياحي جزء من كل، ولا بد أن يتم التفكير فيه في إطار من الشمول، بمعنى أن حالة التقدم والنمو الاقتصادي، سوف تكون حاسمة في إنعاش هذا النشاط، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. فالدول الفقيرة لا يملك أفرادها ترف السفر من أجل السياحة الداخلية، فضلاً عن التفكير في السفر للخارج.

وتستلزم الاستراتيجية التتموية للسياحة وجود استثمارات كبيرة في مجالات البنية الأساسية والتعليم، حتى تتمكن الدولة من تقديم خدمات تجذب السائح. وتغيب هذه الإمكانيات عن معظم الدول الإسلامية. بدليل استحواذ عشر دول إسلامية على نحو ما يزيد عن ٨٠٪ من النشاط السياحي، كما أن هناك ٢٢ دولة إسلامية تعيش تحت خط الفقر. ولن تكون عوائد وجود بنية أساسية قوية على قطاع السياحة وحده، بل ستكون الاستفادة منها مشتركة لبقية القطاعات الاقتصادية؛ حيث إن العلاقات الاقتصادية بين مختلف قطاعات الدولة هي بطبيعتها علاقات تشابكية، من حيث التأثير الإيجابي أو السلبي.

والنشاط السياحي سوف يفرض نفسه على أداء اقتصاديات الدول الإسلامية، فاستهداف زيادة التعاون

الاقتصادي بين الدول الإسلامية بشكل عام، أو بين دول الربيع العربي بشكل خاص، سوف يزيد من حركة التجارة والاستثمار، وانتقال اليد العاملة، ومن شأن هذه العوامل أن تزيد من حصة النشاط السياحي في اقتصاديات هذه الدول من جانب. ومن جانب آخر سوف تزيد من حجم السياحة البيئية للدول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن الأهمية بمكان أن تتطلق الحركة السياحية للدول الإسلامية فيما بينها أو مع الدول الأخرى، من منطلقات ذاتية، تعكس هويتها الإسلامية، ولا يعني ذلك القطيعة مع الآخر، فالنشاط السياحي جزء من المعاملات الاقتصادية التي تقوم في الأدبيات الإسلامية على مقومات ثلاثة تجاه الآخر، وهي: التعارف، والتعاون، والتدافع (أي تبادل المصالح).

وتبقى قضية الوعي حاکمة من خلال مفهوم الأفراد للإسلام كمنهج حياة، يجمع بين مصالح العباد في الدنيا، ومصيرهم في الآخرة، فكافة الأنشطة الاقتصادية يمكن إتقانها في إطار القواعد الشرعية، وفي نفس الوقت العمل على تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات بما يحقق لهم الإشباع المطلوب.



## معلومات إضافية

### السياحة في مصر:

تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل القومي في مصر، كما أن الشعب المصري معتاد على وجود السياح في بلاده منذ القدم. وتتميز مصر بوفرة المزارات السياحية على اختلاف أنواعها، بسبب وفرة المعابد والآثار، وهناك أيضاً القرية الفرعونية التي بها الكثير من الآثار الفرعونية التي تمت العناية بها، واستثمارها للجذب السياحي، كما تتوفر البنية التحتية السياحية، والتي تشمل فنادق الخمس نجوم والقرى السياحية، وشركات السياحة، ومكاتب الطيران. ويظهر التكديس السياحي بشكل عام في القاهرة والإسكندرية، ومحافظة البحر الأحمر، والغردقة وسيناء، وخصوصاً جنوب سيناء في شرم الشيخ ودهب ونويبع؛ حيث الرياضات كرياضة الغطس التي تجذب السياح من شتى أنحاء العالم، وعلى الأخص من ألمانيا وإيطاليا من محبي هذا النوع من الرياضات؛ حيث إن مصر تتميز باحتوائها على الشعاب المرجانية النادرة في البحر الأحمر، وأنواع الأسماك التي من أجلها تقام مهرجانات ومسابقات الصيد باليخوت، والتي يأتي إليها محبو الصيد من المصريين والأجانب.

كما تعد مصر من أبرز الدول السياحية في العالم؛ حيث بلغ عدد السياح الزائرين لمصر أكثر من ٩,٧٩ مليون سائح في ٢٠٠٧م. كما أن مصر احتلت المرتبة ٥٨ عالمياً من بين ١٢٤ دولة في مؤشر تنافسية السياحة.

### السياحة الدينية:

تتعدد أوجه السياحة في مصر، ومنها السياحة ذات الطابع الديني، والتي تشمل زيارة المواقع ذات الدلالات أو الأهمية الدينية في الرسالات الثلاث: اليهودية، المسيحية والإسلام، فمثلاً تتعدد الأماكن ذات الدلالة الإسلامية في مصر، والمساجد التاريخية مثل مسجد ابن طولون والجامع الأزهر وأسوار القاهرة التاريخية، وقلة صلاح الدين، كما توجد مواقع ذات دلالة دينية مسيحية ككنيسة القديس سيرجيوس التي لجأت إليها العائلة المقدسة أثناء لجوئها إلى مصر والكنيسة المعلقة، ودير سانت كاترين، ودير القديس الأنبا أنطونيوس مؤسس الرهبنة ودير الأنبا بولا في البحر الأحمر، وكذلك دير السيدة العذراء المحرق ودير درونكا في أسيوط، والعديد من الأديرة والكنائس الأثرية التي لا حصر لها.

كذلك يوجد مواقع ذات دلالة دينية يهودية في مصر، مثل جبل موسى في سيناء وكنيس بن عيزرا في مصر القديمة بالقاهرة؛ حيث يوجد بجواره بئر عميق يعتقد اليهود «أن أم النبي موسى كانت تخبئه فيه خوفاً عليه من فرعون» وكنيس شعاري شمايم «بوابة السماء» بوسط القاهرة، وكنيس الياهو حنابي بشارع النبي دانيال وكنيس منشأ في الإسكندرية.

### المزارات الدينية الإسلامية:

في مصر الكثير من المساجد والجوامع التاريخية المهمة، ومنها مسجد الحاكم بأمر الله، وكذلك المساجد المنسوبة لآل البيت، كما أن هناك مساجد تاريخية أخرى، كمسجد الرفاعي، وجامع محمد علي، وهو أحد أهم النقاط في البرامج السياحية التي تنظمها الشركات.

## السياحة العلاجية:

السياحة العلاجية أحد أهداف زيارة مصر؛ حيث يتم في محافظة الوادي الجديد والواحات ومناطق من سيناء العلاج بالدفن في الرمال الساخنة، وكذلك الاستشفاء المائي لوجود العيون الطبيعية، مثل عيون موسى وعين حلوان. وتحتل مصر المرتبة الـ ٥٨ في التافسية السياحية.

أعلن مركز معلومات مجلس الوزراء المصري أن مصر سبقت كلاً من الإمارات وتونس وتركيا والمغرب في ترتيبها في مؤشر تنافسية السياحة الأول؛ حيث احتلت المرتبة ٥٨ عالمياً من بين ١٢٤ دولة.

أشار المركز في تقريره إلى أن إجمالي عدد السياح في العالم وصل إلى ٨٤٢ مليون سائح خلال عام ٢٠٠٦م، وبلغ نصيب مصر من إجمالي السياح ١,١٪ خلال نفس العام فيما بلغ إجمالي عدد السياح الوافدين إلى مصر خلال ٢٠٠٧م حوالي ٩,٧٩ مليون سائح بمعدل زيادة ١٢,٧٪ مقارنة بـ ٢٠٠٦م في حين بلغ معدل الزيادة العالمي ٥,٥٪ في عام ٢٠٠٦م، مقارنة بالعام السابق له.

وأوضح التقرير الشهري أن إحصاءات منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة تشير إلى أن واحداً من بين كل ٥ سياح قادمين إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتوجه إلى مصر.

وعن مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد المصري أفاد التقرير أن عدد الفنادق والقرى السياحية وصل في عام ٢٠٠٦م إلى ١٣٣٢ منشأة فندقية من فنادق ثابتة وعائمة وقرى سياحية؛ حيث تم خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٦م) إنشاء ٥٠٣ فنادق وقرية بإجمالي نحو ٩,١٠١ ألف غرفة، بينما ارتفع عدد الشركات السياحية من ٨٤١ شركة في عام ١٩٩٧م إلى ١٣٣٤ شركة في ٢٠٠٦م.

وأضاف: أن مصر بدأت بتنفيذ برنامج للنهوض بالسياحة المصرية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١م)؛ بهدف إلى جذب استثمارات تقدر بنحو ٨ مليارات جنيه من القطاع الخاص، فيما بلغت الإيرادات السياحية في مصر خلال العام المالي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م حوالي ٨,١٨ مليار دولار بزيادة قدرها حوالي ١٣٪ عن عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م بما جعل السياحة مصدرًا أساسياً لدخل مصر من العملات الأجنبية.

وأشار إلى ارتفاع قيمة الاستثمارات المنفذة في قطاع السياحة المصري في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥م بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالعام السابق له، وساهم قطاع السياحة بنسبة ٣٩,٢٪ من قيمة الصادرات الخدمية في عام ٢٠٠٧م.

والجدير بالذكر أن الإمارات احتلت المرتبة رقم ١٨، بينما جاءت تونس في المرتبة ٣٤، واحتلت كل من تركيا والمغرب المركزين رقم ٥٢ و ٥٧ على التوالي.

## المصدر:

مركز معلومات مجلس الوزراء المصري على الرابط التالي:

<http://www.idsc.gov.eg>

# آفاق اقتصاديات دول الربيع العربي في المرحلة الانتقالية



أ.د. منال متولي

أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة  
مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية

## ملخص الدراسة

لقد بدأت الثورات في تونس عندما أضرَم الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه؛ احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، واندلعت أيضاً الثورة المصرية مطالبة بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية؛ لذا نستطيع أن نقول: إن الملف الاقتصادي كان حاضراً بقوة في ثورات الربيع العربي.

ويمثل الهدف من هذه الدراسة في الإجابة على العديد من التساؤلات الاقتصادية، ومنها: ما التحديات الاقتصادية التي تواجه دول الربيع العربي؟ وما هي الدول التي استفادت اقتصادياتها من موجة الربيع العربي؟ وما المقومات والمزايا التنافسية التي تتمتع بها هذه الدول؟ وما المقترحات اللازمة للنهوض باقتصاديات هذه الدول؟

لقد ساهمت العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية في انطلاق الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي؛ حيث الفقر والبطالة، وقد ساهمت بعض التغيرات في تفسير الارتفاع في معدل البطالة، منها:

- الخصخصة لمعظم القطاعات الاقتصادية في الدول، والتي أدت إلى تسريح العاملين.  
- يتسم نظام التعيين للوظائف الشاغرة في النظم العربية بالرشاوى والمحسوبية، والميل إلى تعيين الأشخاص الأكثر قرْباً من النظام الحاكم، مثل أبناء العائلات الغنية، فيعينون بالوظائف أكثر من أبناء العائلات الفقيرة، حتى وإن كانوا خريجين جِداً، ولديهم القدرة والرغبة على العمل.

- تبني سياسة إحلال العمالة الأجنبية مكان العمالة العربية خاصة العمالة الآسيوية رخيصة الثمن.  
ثم عرجت الدراسة إلى الحديث عن آليات تعظيم الاستفادة من اقتصاديات دول الربيع العربي، ومنها:  
- وضع خطة ورؤية شاملة للإصلاح تتبناها الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية.  
- تأسيس صندوق تمويل عربي تساهم به الدول الغنية بموارد يمكن ضخها في مشروعات تنمية بالدول التي شهدت ثورات، وتأثرت اقتصاداتها، وذلك على غرار مشروع «مارشال».

- ضرورة ضبط الموازنات العامة، وخفض العجز وإعادة جدولة أولويات الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاجتماعي والإنفاق المنتج؛ كي لا تترافق الأحداث السياسية مع ضغوط اجتماعية معيشية.

- إعادة تشييط الطلب المحلي عبر تشجيع المصارف على زيادة الإقراض، ومن ثم رفع حجم السيولة لدفع العجلة الاقتصادية.  
- رفع تنافسية مناخ الاستثمار: لا شك أن المرحلة المقبلة تتطلب ضرورة استكمال سياسات وخطوات الإصلاح. مما يتطلب: وضع رؤية جديدة لسياسات تطوير مناخ الأعمال، وبما يعكس على رفع معدلات التنافسية، ونسب النمو، وذلك من خلال إعداد منظومة شاملة تقييم وتصمم وتنفذ السياسات الإصلاحية المرتبطة بمناخ الأعمال.

- ضرورة رفع إنتاجية عنصر العمل؛ من خلال برامج شاملة وطموحة للتدريب والتأهيل، على نحو يتجاوز الجهود المحدودة المبذولة الآن.  
- دعم وتنظيم انتقال عنصر العمل بين الدول العربية، من خلال منهج شامل يركز على دراسة هيكل الموارد البشرية الحالي، والتوقعات المستقبلية للطلب على العمالة في أسواق العمل في أوروبا، وخاصة مع تقدم سكانها في السن.

- إنشاء سوق إقليمي للغاز الطبيعي.

- الحاجة إلى استراتيجية قومية لتصنيع معدات الطاقة المتجددة.

# آفاق اقتصاديات دول الربيع العربي في المرحلة الانتقالية



أ.د. منال متولي

أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة  
مدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية

## مقدمة:

أصبح العالم العربي على أعتاب عصر جديد؛ حيث يشهد مرحلة انتقالية ديموجرافية لا مثيل لها؛ تعكس الدور الأكبر للشباب في المنطقة العربية مع اندلاع شرارة الثورات العربية. وإن مستقبل هذه المنطقة سوف يتحدد بمدى النجاح في أن تتحول المرحلة الانتقالية التي يمر بها في أعقاب الثورة إلى مرحلة منتجة. ويتطلب ذلك من واضعي السياسات ألا يتم الاهتمام بالإصلاحات السياسية فقط، بل يمتد الاهتمام ليشمل دراسة التحديات الاقتصادية، والفرص الاستثمارية، وآفاق التعاون الاقتصادي.

ولقد بدأت الثورات في تونس - كما هو معلوم - عندما أضرمت الشباب محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في ١٤ يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم السلطة من بعده محمد الغنوشي الوزير الأول السابق. وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة ٢٥ يناير المصرية، تليها بأيام الثورة اليمنية.

وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلمية المطالبة بإنهاء الفساد، وتحسين الأوضاع المعيشية، بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى، فبلغت الأردن والبحرين، والجزائر وجيبوتي، والسودان والكويت، ولبنان والمغرب، وموريتانيا وسوريا.

في ١٧ فبراير من نفس العام اندلعت الثورة الليبية، التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أغسطس عام ٢٠١١م، قبل مقتل معمر القذافي في ٢٠ أكتوبر خلال معركة سرت.

ويتمثل الهدف من هذا الجزء في الإجابة على العديد من التساؤلات الاقتصادية، منها ما التحديات الاقتصادية التي تواجه دول الربيع العربي؟ وما هي الدول التي استفادت اقتصادياتها من موجة الربيع العربي؟ وما المقومات والمزايا التنافسية التي تتمتع بها هذه الدول؟ وما المقترحات اللازمة للنهوض باقتصاديات هذه الدول؟

## أولاً: الأداء الاقتصادي والطريق إلى ثورات الربيع العربي

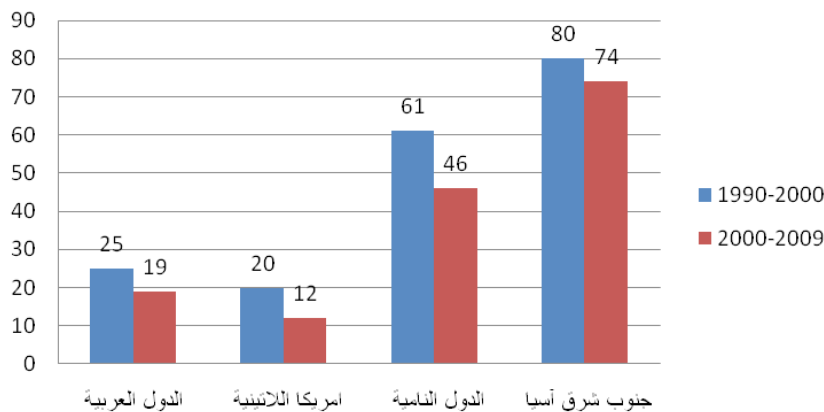
لقد ساهمت العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية في انطلاق الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي. يشير الجدول (١) إلى اتجاه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية نحو الارتفاع، وخاصة في كل من مصر ولبنان واليمن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨م، ولكنه اتجه نحو الانخفاض بعد ذلك مع حدوث الأزمة المالية العالمية.

جدول (١) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠م											
الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	المعدل المتوسط
الجزائر	٢,٦	٤,٧	٦,٩	٥,٢	٥,١	٢,٠	٣,٠	٢,٤	٢,٠١	٣,٠	٣,٧
مصر	٣,٥	٢,٤	٣,٢	٤,١	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٧,٢	٥,٢	٥,١
الأردن	٥,٣	٥,٨	٤,٢	٨,٦	٨,١	٧,٩	٨,٥	٧,٦	٢,٣	٣,١	٦,١
لبنان	٤,٠	٣,٤	٣,٢	٧,٥	١,٠	٠,٦	٧,٥	٩,٣	٨,٥	٧,٠	٥,٢
ليبيا	٤,٣-	١,٣-	١٣,٠	٤,٤	٩,٩	٥,٩	٦,٠	٣,٨	٢,١	---	٤,٠
المغرب	٧,٦	٣,٣	٦,٣	٤,٨	٣,٠	٧,٨	٢,٧	٥,٦	٥,٠	٣,٣	٤,٩
السودان	٦,٢	٥,٤	٧,١	١,٨	٦,٣	١١,٣	١٠,٢	٦,٨	٤,٠	٤,٥	٦,٤
سوريا	٥,٢	٤,٠	١,٦	٥,٨	٦,٥	٥,١	٥,٧	٤,٥	٦,٠	٣,٢	٤,٨
تونس	٤,٩	١,٧	٥,٦	٦,٠	٤,٠	٥,٧	٦,٣	٤,٦	٣,١	٣,٧	٤,٦
اليمن	٤,٦	٣,٩	٣,١	٤,٠	٥,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٧	٣,٨	٤,٦	٤,٠

المصدر: World Bank. World Development Report. various issues. WDI

ويتضح من هذا الجدول أن معدل نمو الناتج المحلي لم ينخفض عن ٤٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠م. ولكن من الملاحظ أن هذا المعدل لم ينعكس في تحقيق انخفاض ملحوظ في معدل الفقر. ويوضح شكل (١) أن التقدم الذي حققته الدول العربية ما يزال أقل من الدول النامية، ولا يُعدُّ كافيًا لتحقيق تغيُّر ملحوظ في معدل

شكل رقم (١) معدلات الفقر لأقل من ٢ دولار



الفقر في المستقبل القريب؛ حيث يصل معدل الانخفاض إلى ١٨٪ في الدول العربية مقابل ٤٥٪ في الدول النامية. كما تعاني العديد من الدول العربية من ارتفاع معدل البطالة، والذي يتراوح بين ٩٪ إلى ٢٠٪، كما يوضح جدول (٢)، وقد ساهمت بعض التغيرات في تفسير هذا الارتفاع في معدل البطالة على النحو التالي:

جدول (٢)			
معدلات البطالة في عدد من البلدان العربية خلال عام ٢٠٠٨ م			
الدولة	الإناث	الذكور	الإجمالي
الجزائر	١٩,٦	١٧,٧	١٩,٩
مصر	٢٢,٧	٦,٢	٩,٩
الأردن	٢١,٤	١٢,٦	١٤,١
لبنان	٨,٩	٧,٨	٨,٤
المغرب	٢٠,٣	٦,٢	٨,٩
السودان	١١,٢	١١,٠	١١,٠
سوريا	١٦,٧	١٤,٢	١٤,٦
تونس	----	----	----
اليمن	٤١,٠	١١,٥	١٥,٠

المصدر: WB. WDI. Labor and Social Protection. 2010.

- الخصخصة لمعظم القطاعات الاقتصادية في الدول، والتي أدت إلى تسريح العاملين.

- يتسم نظام التعيين للوظائف الشاغرة في النظم العربية بالرشاوى والمحسوبية، والميل إلى تعيين الأشخاص الأكثر قرباً من النظام الحاكم، مثل أبناء العائلات الغنية، ويعينون بالوظائف أكثر من أبناء العائلات الفقيرة، حتى وإن كانوا خريجين جداً، ولديهم القدرة والرغبة على العمل.

- تبني سياسة إحلال العمالة الأجنبية مكان العمالة العربية، خاصة العمالة الآسيوية رخيصة الثمن. ويعد أحد التحديات الأساسية التي تواجه الدول العربية هو انخفاض ترتيبها النسبي بالنسبة لدليل التنمية

البشرية، كما يتضح من جدول (٣)، ومما يعكس طبيعة التحديات التي تواجه هذه الدول في قطاعي التعليم والصحة.

كما تعاني الدول العربية من الفساد وآثاره الاقتصادية والاجتماعية السلبية؛ حيث يؤدي إلى تركز الثروات في المجتمع، مما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل أو الثروات، كما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملات في الاقتصاد، والتي تؤثر سلباً على مناخ الاستثمار.

جدول (٣)				
دليل التنمية البشرية لبعض السنوات المختارة خلال (٢٠٠١-٢٠١٠ م)				
الدولة	٢٠٠١	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٠,٧٠٤	٠,٦٥١	٠,٧٢٩	٠,٦٧٧
مصر	٠,٦٤٨	٠,٥٨٧	٠,٦٥٩	٠,٦٢٠
الأردن	٠,٧٤٣	٠,٦٥٢	٠,٧٥٣	٠,٦٨١
لبنان	٠,٧٥٢	----	٠,٧٥٩	٠,٧٣٩
ليبيا	٠,٧٨٣	٠,٨٣٧	٠,٧٤٩	٠,٧٥٥
المغرب	٠,٦٠٦	٠,٥٣٦	٠,٦٣١	٠,٥٦٧
السودان	٠,٥٠٣	٠,٥١٥	٠,٣٧٥	٠,٣٧٩
سوريا	٠,٦٨٥	٠,٥٧٦	٠,٧٢١	٠,٥٨٩
تونس	٠,٧٤٠	٠,٦٥٠	٠,٧٥٣	٠,٦٨٣
اليمن	٠,٣٧٤	٠,٤٢٢	٠,٤٥٢	٠,٤٦٠

المصدر: UNDP. HDR various issues. Statistical Tables.



ويوضح الجدول رقم (٤) مدى انخفاض الترتيب النسبي للدول العربية باستخدام مؤشر مدركات الفساد.

ثانياً: ثورات الربيع العربي والتحديات الاقتصادية الناتجة عنها:

جدول (٤)			
مؤشر منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد ٢٠٠٨-٢٠١٠م			
الدولة	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
الجزائر	٣,٢	٢,٨	٢,٩
مصر	٢,٨	٢,٨	٣,١
الأردن	٥,١	٥	٤,٧
لبنان	٣	٢,٥	٢,٥
ليبيا	٢,٦	٢,٥	٢,٢
المغرب	٣,٥	٣,٣	٣,٤
السودان	١,٦	١,٥	١,٦
سوريا	٢,١	٢,٦	٢,٥
تونس	٤,٤	٤,٢	٤,٣

المصدر: World Bank. WDR. Statistical Appendix. issues 2010. 2009. 2008.

لقد اهتمت العديد من الكتابات بدراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العالم العربي، وما نتج عنها من الثورات بدءاً من عام ٢٠١١م؛ حيث أطلق البعض عليها ثورات الربيع العربي، والبعض أطلق عليها الصحوة العربية. وبالنسبة للدول العربية فقد أطلق البعض عليها ثورة الياسمين في تونس، وثورة اللوتس في مصر.<sup>(١)</sup>

تقدر تكلفة ثورات الربيع العربي إلى الناتج المحلي حوالي ٥٦, ٢٠ مليار دولار لعام ٢٠١١م في كل من ليبيا ومصر، وتونس وسوريا، واليمن والبحرين<sup>(٢)</sup>، كما يتضح من الجدول رقم (٥).

جدول (٥)		
التكلفة المقدرة لثورات الربيع العربي في بعض الدول		
الدولة	التكلفة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	التكلفة بالنسبة للموازنة العامة للدولة (بالمليار دولار)
ليبيا	٧,٦٧	٦,٤٩
سوريا	٦,٠٧	٢١,٢٢
مصر	٤,٢٧	٥,٥٢
تونس	٢,٠٣	٠,٤٩
البحرين	٠,١٩	٠,٦٩
اليمن	٠,١٢	٠,٨٦
الإجمالي	٢٠,٥٦	٣٥,٢٨

ولقد تباينت الدول العربية من حيث الاستراتيجيات التي تعاملت بها مع هذه الثورات. فمن الملاحظ أنه استطاعت الدول الخليجية الغنية بالموارد البترولية أن ترفع من مستوى الإنفاق الحكومي لخلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستوى الأجور في المجتمع. ونذكر على سبيل المثال ما قامت به المملكة العربية السعودية من إنفاق

المصدر: Geopolicity. 2011. Rethinking the Arab Spring & Roadmap for G20/UN Support ,October.

- (1) Eugene Rogan.2011. Regional Overview in the Arab Spring: Implications for British Policy ,Conservative Middle East , October
- (2) Geopolicity. 2011. Rethinking the Arab Spring & Roadmap for G20/UN Support ,October

## ولقد ترتب على الثورات العربية العديد من الآثار الاقتصادية، منها:

١- تزايد العجز في الموازنة العامة للدول الثورية:

الدول العربية التي مرت بالثورات أو حتى الاحتجاجات تأثرت موازنتها بطريقة فجائية؛ حيث بدأ عجز الموازنة يحل بالدول العربية، مع تراجع إيرادات الدولة. لقد انخفضت الإيرادات بنسبة ٧٧٪ في اليمن، ونسبة ٨٤٪ في ليبيا، ومن ثم انخفضت القدرة على تقديم الخدمات. كما أن الخسائر التي تكلفتها الدول إثر الثورات لإعادة بناء المنشآت والمؤسسات التي تم إتلافها كبدتها خسائر فادحة. وتعد الدول الأكثر تضرراً من الخسائر المالية هي مصر، ليبيا، وسوريا؛ حيث بلغت التكلفة المالية في الموازنة العامة بقيمة ٢٨, ٢٥ مليار دولار.<sup>(١)</sup>

ويوضح جدول (٦) أن رصيد المالية العامة الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من ٠,٢٪ في عام ٢٠١٠م إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١١م في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (لا تتضمن سوريا)، مقارنة بدول التحول العربي، والتي ارتفعت بها هذه النسبة من -٦,٠٪ إلى -٨,٠٪ عن نفس العاميين المتاليين.

ارتفاع معدل البطالة:

لقد ارتفعت معدلات البطالة في الآونة الأخيرة في مصر وليبيا والمغرب والجزائر واليمن. وتلك الأخيرة وصل فيها متوسط الدخل السنوي للفرد ١٠٦٠ دولاراً، مما يدل على شدة فقر اليمن وسوء توزيع الدخل، وتركيز توزيعها على قبائل معينة كقبيلة «سنحان» التي ينتمي إليها

١١ مليار دولار على خلق فرص العمل وتوفير المزايا الاجتماعية للعاملين. أما بالنسبة للمغرب والأردن فقد اتجهتا إلى الإصلاحات الدستورية للوصول إلى حكومة منتخبة.

ومن الملاحظ أن بعض الدول قد استفادت من هذه الثورات، ومنها السعودية والإمارات؛ حيث ارتفع سعر برميل النفط ليصل إلى ١٠٠ دولار للبرميل، وبالتالي ازدادت إيرادات الدول المصدرة للنفط.

ويثار الجدل حول ما إذا كانت البحرين والجزائر والأردن وسلطنة عمان يُمتلن ضمن دول الربيع العربي أم لا. تلك الدول كانت بها احتجاجات شعبية وفتوية، لكن تم احتواؤها؛ حيث تمت الاستجابة للمطالب الاقتصادية والاجتماعية في كل من سلطنة عمان والبحرين والأردن من خلال الإعلان عن شغل وظائف جديدة، وتبني سياسات اجتماعية جديدة. أما بالنسبة للجزائر والمغرب والبحرين، فكانت هناك احتجاجات تم احتواؤها؛ حيث طالب المتظاهرون في الجزائر بحق الاستفادة الشعب من العوائد النفطية. وفي البحرين كانت هناك مظاهرات قادها الشيعة بإسناد ودعم من إيران.

جدول (٦)		
مؤشرات اقتصادية مختارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
المؤشر	٢٠١٠م	٢٠١١م
دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (لا تتضمن سوريا)		
الناتج المحلي الإجمالي (النمو السنوي)	٥.٠	٣.٢
رصيد الحساب الجاري	٧.٧	١٤.٢
رصيد المالية العامة الكلي	٠.٢	٢.٥
التضخم (نمو سنوي)	٧.٠	٩.٨
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)		
الناتج المحلي الإجمالي (النمو السنوي)	٤.٧	١.٢
رصيد الحساب الجاري	٣.٣-	٤.٩-
رصيد المالية العامة الكلي	٦.٠-	٨.٠-
التضخم (نمو سنوي)	٨.٤	٧.٩

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا الوسطى، بلدان التحول العربي تشمل مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

(١) (٥٠ مليار يورو خسائر الربيع العربي)، الأخبار اليوم، تم فتحه يوم ٥ أكتوبر ٢٠١٢م، الساعة ٢:٠٠م.

الرئيس اليمني. (١)

بالنسبة لسوريا فحوالي ٨٠٠ ألف متعطّل عن العمل طبقاً لتقديرات هيئة مكافحة البطالة السورية. (٢)  
أما ليبيا فهي تختلف عن الآخرين في كونها دولة محدودة القطاعات الاقتصادية. لا توجد وظائف شاغرة للمواطنين إلا في قطاع البترول والغاز الذي يمثل حوالي ٧٠٪ من قيمة إجمالي الناتج المحلي. كما أن ليبيا تفتقر لوجود أيدي عاملة ذات كفاءة ومهارة.

ونظراً لارتفاع معدلات تدفق العمالة بين البلدان العربية، فقد شهدت بعض المناطق عودة العمالة الموجودة لديها إلى بلادها، كما حدث بالنسبة للعمالة المصرية التي كانت متواجدة في ليبيا، فقد نزحت جميعها إلى مصر خوفاً من الحرب الأهلية الدائرة هناك، مما زاد من معدلات البطالة.

ارتفاع معدل التضخم:

لقد أدت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب الثورات إلى ارتفاع معدل التضخم كما يبدو من جدول (٦)، ومما ساعد في ذلك: ارتفاع أسعار الغذاء في الدول العربية، وثانيها: ارتفاع أسعار النفط في الدول المصدرّة للبترول.

انخفاض معدل الاستثمار:

لقد انخفضت تدفقات الاستثمار إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع ثورات الربيع العربي؛ حيث إن عدد الشركات المسجلة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصل إلى ثلث ما هو مسجل في كل من شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا. ومن الملاحظ أن معظم الأسواق في هذه الدول تستحوذ عليها الشركات القائمة منذ فترة طويلة، وأن متوسط عمر الشركات يصل إلى ١٠

سنوات، وهو أكبر مما هو سائد في شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا (٣).

كما تعاني الاستثمارات في هذه الدول من ضعف توافر الموارد التمويلية، ويكفي أن نذكر أن المشروعات الصغيرة تستحوذ على ٨٪ فقط من القروض المصرفية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

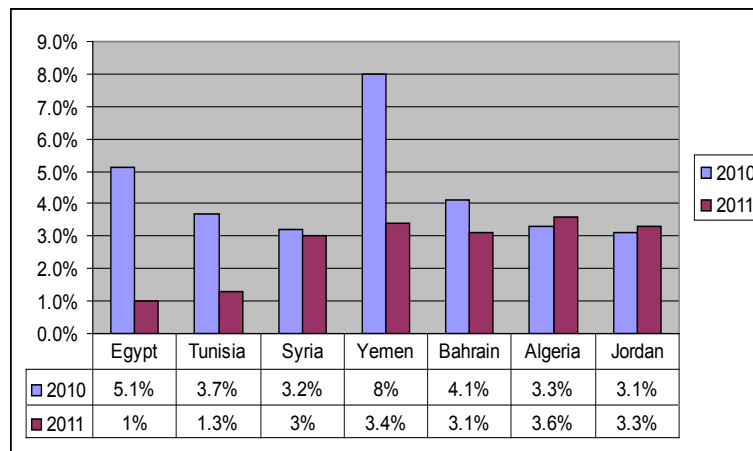
كما تتسم الدول العربية بارتفاع مستوى التحضر إلا أنه لم يرتبط ذلك بتحقيق بعض المنافع للشركات؛ من خلال تركزها في المدن الكبيرة، وتدعيم العناقد الصناعية. وتشير الدراسات إلى أن الشركة التي تعمل في مدينة يبلغ تعدادها ١٠ ملايين نسمة تستطيع تخفيض تكلفة الإنتاج بـ ٤٠٪ مقارنة بشركة تعمل في منطقة أهلة بالسكان بـ ١٠٠٠٠٠ نسمة فقط.

تراجع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي:

تشير الإحصاءات إلى انخفاض معدلات النمو في الدول العربية؛ حيث انخفض معدل النمو في مصر من ٥٪ إلى ١٪ في ٢٠١١م. وفي تونس انخفض معدل النمو من ٧,٣٪ في ٢٠١٠م إلى ٣,١٪ في عام ٢٠١١م؛ كما يتضح من شكل (٢).

شكل (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١م



(3) Adeel Malik & Bassem Awadallah.2011. The Economics of the Arab Spring,CSEA Working Paper ,23 ,December

(١) أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص ٢٢٠.  
(٢) المرجع السابق، ص ٢١٤.

التزايد في عدم العدالة في توزيع الدخل:

في عام ٢٠١٠م، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالأخذ في الاعتبار العوامل التي تؤدي إلى اللامساواة عند حساب هذا المؤشر. وعند حساب هذا المؤشر المعدل في عام ٢٠١١م انخفض المؤشر لكل من لبنان وتونس ومصر؛ مما يعكس أن السياسات المتبعة في هذه الدول لا تستهدف الفقراء، بل على العكس يتم جني ثمارها من قبل الفئات الأعلى دخلاً؛ بعكس السياسات المتبعة في الأردن والمغرب كما يبدو من جدول (٧).

جدول (٧) مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم العدالة ٢٠١١م												
الدولة	مؤشر التنمية البشرية HDI	مؤشر التنمية البشرية المعدل لعدم العدالة IHDI			مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد المعدل لعدم العدالة		مؤشر التعليم المعدل لعدم العدالة		مؤشر الدخل المعدل لعدم العدالة		معامل جيني ٢٠١١-٢٠٠٠	وقع الفقر حسب خط الفقر المحلي
		القيمة	فقدان القيمة كنسبة مئوية	التغير في الترتيب	القيمة	فقدان القيمة كنسبة مئوية	القيمة	فقدان القيمة كنسبة مئوية	القيمة	فقدان القيمة كنسبة مئوية		
الجزائر	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	٠,٦٩٨	١٢,١	١٢,١
مصر	٠,٦٤٤	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٠,٤٨٩	٢٢,٠	٢٢,٠
الأردن	٠,٦٩٨	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	٠,٥٦٥	١٣,٣	١٣,٣
لبنان	٠,٧٣٩	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٠,٥٧٠	٧,٩٧	٧,٩٧
ليبيا	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	٠,٧٥٥	---	---
المغرب	٠,٥٨٢	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٠,٤٠٩	٩	٩
السودان	٠,٤٠٨	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
سوريا	٠,٦٣٢	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	٠,٥٠٣	١١,٤	١١,٤
تونس	٠,٦٩٨	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٠,٥٢٣	٣,٨	٣,٨

Source: Col 1-6 UNDP, IHDI, statistical data 2011, table 3: [http://hdr.undp.org/en/media/HDR\\_2011\\_EN\\_Table3.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2011_EN_Table3.pdf)

وبالنسبة لمعامل جيني فيتراوح بين ٣٢ إلى ٤١٪ في الدول العربية المذكورة. فتعتبر مصر أكثر الدول عدالة حسب هذا المؤشر (١, ٣٢٪)، بينما تعتبر المغرب (٩, ٤٠٪) وتونس (٨, ٤٠٪) أقل هذه الدول عدالة.

افتقاد الأمن الغذائي:

قضية أمن الغذاء قضية حيوية، أصبح هناك ارتفاع في أسعار الغذاء منذ الفترة من ٢٠٠٧ - ٢٠١١م<sup>(١)</sup>.

وهناك ارتباط قوي بين الحفاظ على الأمن الغذائي والتصدي للفقير من جانب، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية من جانب آخر. وتعد المشكلة الأساسية الراهنة في اقتصاد الدول تكمن في الارتفاع في أسعار الغذاء الذي صاحب ارتفاع سعر النفط. كما أن الدول العربية تعاني من ارتفاع قيمة الواردات الغذائية؛ حيث يكفي أن نذكر أن الواردات الغذائية من القمح في مصر وصلت إلى ٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٠م. أما دول مجلس التعاون الخليجي فتستورد ٩٠٪ من احتياجاتها الغذائية، ومن المتوقع أن تصل إلى ١٠٥٪ في عام ٢٠٢٠م<sup>(٢)</sup>.

(1) Clemens Briesinger, Oliver Ecker, Perihan Al – Riffai, and Bingxin Yu, « Beyond the Arab Awakening», food policy report, International Food Policy Research Institute, Washington, 2011, p.11

(2) Adeel Malik & Bassem Awadallah.2011. The Economics of the Arab Spring,CSEA Working Paper ,23 ,December

### ضعف التكامل العربي:

تعاني الدول العربية من ضعف الاندماج والتكامل في اقتصادياتها، وهذا ما يؤثر على الاقتصاديات الداخلية بالدول؛ حيث يصل معدل التجارة البينية إلى ١٢٪ فقط. ويرجع ذلك إلى التماثل في هيكل إنتاج الدول العربية. بالإضافة إلى غياب الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وتفتقد دول الربيع العربي إلى أن تكون سوقاً اقتصادية واحدة، ومن ثم فهي تعمل باعتبارها أسواقاً مجزئة، وتتضح التكلفة الناتجة عن ذلك فيما يلي:

- افتقاد القدرة على الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

- ارتفاع السعر النسبي للسلع الرأسمالية، والتي تعد أحد المدخلات الرئيسية في الإنتاج في ظل ارتفاع المكون الاستيرادي منها في هذه الدول.

### ثالثاً: التحديات الاقتصادية في بعض دول الربيع العربي:

١- تونس:

يشير جدول (٨) إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه

تونس، وتتركز في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى -٢,٥٪ في عام ٢٠١١م، وما اقترن به من ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى ٦,٤٪. ويساعد في تفسير ذلك ما واجهته العديد من القطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة قطاع السياحة، والذي يمثل المصدر الأساس للنمو في الاقتصاد التونسي؛ حيث انعكس ذلك في ارتفاع نسبة العجز في الحساب الجاري من -٢,٨٪ في عام ٢٠٠٩م إلى -٨,٩٪ في عام ٢٠١١م. (المصدر: مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ٢٠١٢م، التقرير الاقتصادي).

### ٢- اليمن:

تعد اليمن -طبقاً للمؤشرات الدولية- من أكثر الدول تأثراً بالربيع العربي؛ حيث انخفضت نسبة الاستثمارات إلى ما يقرب من ٦,٠٪ في عام ٢٠١١م، هذا علاوة على انخفاض حجم التبادل التجاري، والذي انعكس في التحول من تحقيق فائض في عام ٢٠١٠م إلى تحقيق عجز في عام ٢٠١١م يمثل نسبة -١,٦٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت الإيرادات الحكومية لركود النشاط الاقتصادي بالبلاد، انظر جدول رقم (٩).

جدول (٨)

التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد التونسي (%)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	البيان
-٢,٥	٣,٧	٣	النمو في الناتج المحلي الإجمالي
٦,٤	٤,٤	٣,٥	معدل التضخم
-٦	-٢,٦	-٢,٧	العجز في الميزانية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
-٨,٩	-٤,٧	-٢,٨	الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

جدول (٩) التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الاقتصاد اليمني (%)					
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	البيان
٦,٠	١١,٦	١٣,٥	١٥,٤	١٧,٢	إجمالي الاستثمارات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
٢٠,٣	٢٥,٨	٢٥,٠	٣٦,٧	٣٣,٢	الإيرادات الحكومية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
-٥,٣	-٤,٥	-١٠,٢	-٤,٧	-٧,٠	الحساب الجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
-١,٦	١,٢	١,٩	٤,٣	٨,١	الميزان التجاري (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: مركز البحوث والدراسات، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، ٢٠١٢م، التقرير الاقتصادي.

ب- مساهمة الاستثمار الخاص:

٣- جمهورية مصر العربية:

لقد تراجعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من يوليو/ ديسمبر من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢م لتصل إلى نسبة سالبة قدرها ٠,١ نقطة مئوية مقابل مساهمة موجبة ٠,٤ نقطة خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة، وذلك نتيجة لانخفاض مساهمات قطاعات السياحة، والصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والاستخراجات، وتجارة الجملة والتجزئة. ولقد سجلت مساهمة القطاع العام في معدل النمو الاقتصادي تراجعاً أيضاً، وكان ذلك انعكاساً لانخفاض مساهمة قطاعات الكهرباء، والصناعات التحويلية، المال، الاتصالات، والتشييد والبناء<sup>(٢)</sup>.

ج- معدل البطالة:

أما بالنسبة لحجم القوى العاملة ومعدل البطالة، فقد أظهرت نتائج بحث القوى العاملة الربع السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن حجم قوة العمل سجل زيادة قدرها

لا يزال أداء الاقتصاد المصري متأثراً بحالة عدم الاستقرار الداخلي التي تشهدها البلاد حالياً. فقد انخفض معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بصورة ملحوظة خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢م ليصل إلى ٠,٣٪ مقابل ٥,٦٪ خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة ٢٠١٠/٢٠١١م إلا أن هذا التباطؤ شهد تحسناً طفيفاً خلال الفترة أكتوبر/ ديسمبر من السنة المالية الحالية، مقارنة بأداء الفترة السابقة (يوليو / سبتمبر ٢٠١١/٢٠١٢م)؛ حيث بلغ معدل النمو الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج ٠,٤٪ مقابل ٠,٣٪، وبسعر السوق ٠,٤٪ مقابل ٠,٢٪<sup>(١)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن التحسن النسبي الذي طرأ على معدل النمو خلال الفترة أكتوبر/ ديسمبر ٢٠١١م مقارنة بالفترة يوليو/سبتمبر ٢٠١١م، جاء أساساً نتيجة أن قطاع قناة السويس هو القطاع الوحيد الذي حقق عائده فجوة موجبة، إلا أنه شهد مزيداً من التباطؤ.

(2) Manal Metwaly.2011. The Egyptian Economy Post-January 25th: Challenges and the Way Forward , Working Paper Series no:42, July

(١) وزارة المالية - التقرير الشهري، ٢٠١٢م.



هي الحد من قدرة الدولة على الإنفاق بقدر كافٍ على الأغراض الأخرى المهمة مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية.

#### رابعاً: الفرص الكامنة والمزايا التنافسية لاقتصاديات دول الربيع العربي:

على الرغم من التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي لا يمكن إغفال بعض الفرص المتاحة، وما تملكه من مقومات تنافسية تضعها على طريق التقدم الاقتصادي، ومنها:

- قدرة بشرية تعلن عن رغبتها في المشاركة في بناء الاقتصاد؛ حيث يبلغ عدد سكان الدول العربية تقريباً ٣٥٠ مليون نسمة. (٤)

- بدء طريق الإصلاح السياسي.

- التأكيد على أولوية إغلاء قيم الشفافية، والمساءلة، ومحاربة الفساد.

- مقومات جغرافية، لما تتميز بها هذه الدول من موقع جغرافي متميز.

- سوق واسع: باعتبارها بوابة لعدد من الأسواق الخارجية.

- ثروات بترولية وتعدينية؛ حيث يمثل النفط حوالي ٥٧,٨% من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط.

- إعلان العديد من الدول، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة الثماني عن تضامنها ومساندتها لدول الربيع العربي.

- أعربت تركيا في أكثر من مناسبة على لسان رئيس الوزراء فيها رجب طيب أردوغان عن رغبتها في رفع مستوى التعامل التجاري مع الدول العربية إلى ١٠٠ مليار دولار، بعدما كان تراجع قبل عام إلى نحو ٣٠

(٤) أحمد السيد النجار، تقرير عن الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠١١م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٧٤.

٢,٣% من نهاية ديسمبر ٢٠١٠م إلى نهاية ديسمبر ٢٠١١م. ولقد بلغ معدل البطالة ١٢% للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢م؛ مما يمثل زيادة عن ما وصل إليه معدل البطالة في السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩م قبل الثورة حيث بلغ معدل البطالة آنذاك ٩,٤% (١).

د- معدل التضخم:

لقد سجل معدل التضخم انخفاضاً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢م مقارنة بالعام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م. بلغ معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين (حضر الجمهورية) في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢م حوالي ١١%، بينما كان معدل التضخم قبل الثورة في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ١٦,٢%. وجاء هذا الانخفاض تأثراً باستمرار التراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للغذاء، وتسجيله لمعدلات سالبة في الربع الأول والثاني للعام المالي ٢٠١١/٢٠١٢م ليصل إلى -٤,٠% و-٨,٥% على التوالي (٢).

و- أوضاع الموازنة العامة للدولة:

تتعرض الموازنة العامة للدولة للعديد من التحديات؛ منها ارتفاع عجز الموازنة عن المستوى المعدل عند صياغة الموازنة من نحو ٧,٨% من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١١% حالياً. بالإضافة إلى ارتفاع صافي رصيد الدين المحلي المستحق على الحكومة ليصل إلى ٨٩٤,٦ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١١م بما نسبته ٥٧% من الناتج المحلي الإجمالي. وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لزيادة أرصدة السندات والأذون الصادرة على الخزنة العامة، وتراجع المركز الدائن لصافي أرصدة حسابات الحكومة لدى الجهاز المصرفي، وزيادة الاقتراض من جهات محلية أخرى (٣).

وأهم المشاكل التي تترتب على ذلك خدمة هذا الدين -التي تقدر بنسبة ٢٥% من مجموع النفقات العامة-

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث العمالة بالعينة، ٢٠١٢م.

(٢) البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، ٢٠١٢م.

(٣) وزارة المالية، مرجع سبق ذكره.

دولار، ويعمل بقاعدة رأسمالية تفوق الـ ٣٠٠ مليار دولار.

مليون دولار.

- رفع تنافسية مناخ الاستثمار:

لا شك أن المرحلة المقبلة تتطلب ضرورة استكمال سياسات وخطوات الإصلاح. ومما يتطلب في هذا الشأن:

- وضع رؤية جديدة لسياسات تطوير مناخ الأعمال، وبما يعكس على رفع معدلات التنافسية ونسب النمو، وذلك من خلال إعداد منظومة شاملة تقيّم وتصمم وتنفذ السياسات الإصلاحية المرتبطة بمناخ الأعمال.

- هناك عدد من التشريعات المطلوبة لتشجيع البيئة الاستثمارية، واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، ونذكر منها على سبيل المثال في مصر ما يلي:

أ- قانون الشركات الموحد.

ب- قانون موحد للصناعة.

ج- قانون موحد للكهرباء.

د- قانون التعاونيات الجديد.

و- قانون الصلح الوافي من الإفلاس.

م - قانون التأجير التمويلي.

ي- قانون الضرائب.

- أن يتم إنشاء مراكز لتسويق فرص الاستثمار في الدول العربية؛ حيث إن بعض الدول أنشأت لديها مراكز متخصصة للتسويق الدولي لصورة الدولة، مثل جنوب إفريقيا والتي أنشأت مجلس التسويق الدولي لجنوب إفريقيا (IMC)، والذي يهدف لبناء صورة Brand جيدة ومعترف بها لجنوب إفريقيا، وينسق الجهود العامة والخاصة للترويج لهذه الصورة، ويعمل على إيجاد تأييد محلي ودولي لهذه الصورة الجديدة.

## خامساً: آليات تعظيم الاستفادة من اقتصاديات

### دول الربيع العربي:

- وضع خطة ورؤية شاملة للإصلاح:

تتباها الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية. سيساهم ذلك في القدرة على المساءلة والشفافية، وعدم الغموض في تنفيذ السياسات الاقتصادية.

فإذا تقاعست الدولة عن تنفيذ خططها وبرامجها التي وعدت بها يتم مساءلتها أمام الشعب، وهذا ما نسميه «الإدارة الرشيدة والجيدة لشئون الدولة والمجتمع، أو الحوكمة»، بالنسبة للشراكة بين القطاعات الثلاث، سيسفيد القطاع العام من خبرة القطاع الخاص، وكيفية توفير الموارد المالية، ولكن الأمر يتطلب زيادة قنوات الاتصال بين القطاعات.

- تأسيس صندوق تمويل عربي:

تساهم به الدول الغنية بموارد يمكن ضخها في مشروعات تنمية بالدول التي شهدت ثورات، وتأثرت اقتصاداتها، وذلك على غرار مشروع «مارشال» الذي تم تشييده بعد الحرب العالمية لإعادة إعمار أوروبا.

- ضرورة ضبط الموازنات العامة:

وخفض العجز وإعادة جدولة أولويات الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاجتماعي والإنفاق المنتج كي لا تتراشق الأحداث السياسية مع ضغوط اجتماعية معيشية.

- إعادة تشييط الطلب المحلي عبر تشجيع المصارف على زيادة الإقراض، ومن ثم رفع حجم السيولة لدفع العجلة الاقتصادية.

خاصة وأن القطاع المصرفي العربي يضم ٤٣٠ مؤسسة مصرفية، ويدير أصولاً تصل إلى ٣ تريليونات دولار، ويستند إلى قاعدة ودائع تصل إلى ١.٥ مليار

- ضرورة رفع إنتاجية عنصر العمل:

من خلال برامج شاملة وطموحة للتدريب والتأهيل، على نحو يتجاوز الجهود المحدودة المبذولة الآن، ويتحول إلى برنامج قومي ذي أولوية مطلقة على كل الاعتبارات الأخرى، تشارك فيه الحكومة مع القطاع الخاص، وتُسَخَّر له كافة الطاقات الممكنة، ويجب أن يتزامن ذلك مع البدء في انتهاج سياسة التنمية البشرية في التخطيط والتوجيه لسياسات التعليم، وربطها بالصناعة، وكذلك تحديد الفجوة بالنسبة للمهن غير المتوافرة، والتي تحتاجها الصناعة، والعمل على تأهيل العاملين فيها.

- دعم وتنظيم انتقال عنصر العمل بين الدول العربية:

من خلال منهج شامل يركز على دراسة هيكل الموارد البشرية الحالي، والتوقعات المستقبلية للطلب على العمالة في أسواق العمل في أوروبا، وخاصة مع تقدم سكانها في السن، وكذلك في أسواق العمل في الاقتصادات البترولية الصاعدة؛ حتى يمكن توفير احتياجات هذه الأسواق؛ من خلال برامج التعليم، وتكوين المهارات، وكذلك تفاوض الحكومات بشأن حركات وشروط العمالة مع الدول المضيفة على أساس الهجرة المؤقتة (من ٤ - سنوات) بما يحقق مصالح كافة الأطراف المعنية.

- إنشاء سوق إقليمي للغاز الطبيعي:

ازدادت أهمية الغاز الطبيعي بالنسبة إلى قطاعات

الطاقة عالمياً وإقليمياً، ويمكن في هذا الصدد اقتراح ربط الشبكة القومية المصرية غرباً إلى ليبيا لتوفير كميات من الغاز الطبيعي من مناطق إنتاجه غرب ليبيا مع إنشاء خطوط أنابيب برية موازية لساحل البحر المتوسط؛ بحيث يتم الربط مع الشبكة المصرية القومية بمنطقة شمال الصحراء الغربية، ويوفر هذا البديل إمكانية الربط أيضاً عبر ليبيا وتونس مع شبكة خطوط أنابيب تصدير الغاز الجزائري والمارة عبر المتوسط من تونس لأوروبا.

- الحاجة إلى استراتيجية قومية لتصنيع معدات الطاقة المتجددة:

أصبحت الطاقات المتجددة توجهاً عالمياً تسعى العديد من دول العالم إلى تطويرها والاستثمار فيها بشكل مكثف؛ استعداداً للاعتماد عليها في المستقبل.. إن تحويل دول جنوب البحر المتوسط إلى مركز محوري لتداول الطاقة يحتمّ الدخول بقوة في هذا المجال، خاصة في مجال تصنيع معدات الطاقة المتجددة.

لقد وهب الله هذه الدول (مصر، ليبيا، الجزائر وتونس والمغرب) وفرة في مصادر الطاقة المتجددة من الرياح والشمس، وعلينا أن نستغل ما وهبه الله لنا منها دون انتظار شراء التكنولوجيا ومعدات محطات إنتاج الطاقة من الخارج.

## معلومات إضافية

### البطالة في الوطن العربي:

تُعد مشكلة البطالة من المشكلات المعقدة التي تواجه العالم العربي؛ إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي ٢٢ مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو ١٢٠ مليون عامل، يضاف إليهم سنويًا ٣ ملايين و ٤٠٠ ألف عامل سنويًا، في ضوء حقيقة مفادها أن ٦٠٪ تقريبًا من سكان البلاد العربية دون سن الـ ٢٥ سنة، وهو الأمر الذي يتوقع معه أن يصل عدد العاطلين عن العمل عام ٢٠٢٥ إلى حوالي ٨٠ مليون عاطل، مما يتطلب ضخ نحو ٧٠ مليار دولار لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وذلك لخلق ما لا يقل عن ٥ ملايين فرصة عمل سنويًا، ويمكن إدراك خطورة مشكلة البطالة بالنظر إلى الآثار السلبية التي تخلفها تلك الظاهرة، والتي تتمثل أهمها في الآتي:

١- إصابة الشباب بالإحباط وبأمراض نفسية عديدة تؤدي إلى مشاكل اجتماعية عديدة.

٢- ازدياد معدلات انتشار الجرائم وإدمان المخدرات.

٣- ضعف الانتماء للوطن، وكرهية المجتمع، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة العنف والإرهاب.

٤- إهدار الموارد التي يتم استثمارها في تعليم الشباب ورعايتهم صحيًا واجتماعيًا.

ويمكن القول: إن أهم أسباب ظاهرة البطالة في الوطن العربي تنبع بصفة خاصة من طبيعة المنطقة، وتتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي:

١- عدم مواكبة النظام التعليمي العربي لمتطلبات سوق العمل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تكديس أعداد هائلة من خريجي الجامعات في صفوف الباحثين عن العمل، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين حملة المؤهلات الدراسية عنها في أي شريحة أخرى، فعلى سبيل المثال لا تتعدى نسبة البطالة من الأميين في مصر على ١,٤٪.

٢- تراجع نسبة نمو الناتج القومي الداخلي الإجمالي للدول العربية من ٦٪ عام ٢٠٠٠م إلى ١,٥ خلال عام ٢٠٠١م، و ٢٪ خلال الفترة الماضية.

٣- تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية، وما صاحبها من تطبيق لبرامج الخصخصة، وهو الأمر الذي أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين.

٤- عدم إقبال الشباب على العمل المهني؛ بسبب النظرة الاجتماعية لذلك العمل، والتخوف من تحمّل المخاطرة في الأعمال الحرة، والميل إلى الأعمال المستقرة ذات الدخل الثابت.

٥- نقص الاستثمارات الموجهة لتنمية الاقتصاد العربي، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي؛ حيث يواجه قطاع الاستثمار في العالم العربي مشكلتان رئيسيتان؛ هما: نقص الاستثمار الأجنبي الموجه إلى الدول العربية، والذي لا يتعدى نسبة ١٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية العالمية .. والمشكلة الثانية تتمثل في هجرة رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، وعدم مشاركتها في تحقيق التنمية العربية.

٦- سوء التخطيط القومي الذي يؤدي إلى عدم اختيار المجالات المناسبة التي يوجه لها الاستثمار القومي.

٧- ضعف قواعد البيانات العربية والمعلومات حول الباحثين عن عمل، وهو الأمر الذي يُضفي غموضًا على حجم

سوق العمالة في الوطن العربي.

وانطلاقاً من الحقائق السابقة، وضعت الدول العربية حلولاً للتعامل مع المشكلة، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي، تمثلت أهم تلك الحلول في الآتي:

#### ١- الحلول الفردية:

تعمل كل دولة من الدول العربية على حدة لإيجاد الحلول والوسائل المناسبة للتغلب على المشكلة؛ حيث يختلف حجم المشكلة من دولة إلى أخرى في الوطن العربي، وإن كانت تقدر نسب البطالة في العالم العربي ما بين ١٥ و ٢٠٪، فعلى سبيل المثال تُعدّ فلسطين والعراق صاحبتا أكبر معدّل للبطالة في العالم العربي، حيث يصل معدّل البطالة بها إلى ٦٠٪، وتُعدّ الجزائر صاحبة أعلى معدّل في حجم البطالة على المستوى العربي بعد العراق وفلسطين والذي يصل إلى ٢٠٪، في حين تصل نسبة البطالة في السعودية إلى ١٥٪، وفي سلطنة عمان إلى ١٧,٢٪، وفي قطر إلى ١١,٦٪.

ففي الجزائر اتخذت الحكومة عدّة خطوات تمثّلت في إنشاء لجان في كل ولاية لتمكين الشباب من فرص عمل، وإنشاء جهاز للإدماج المهني للشباب عام ١٩٩٠م في إطار وزارة العمل والحماية الاجتماعية، كما تم إنشاء التعاونيات بين الشباب والتي يقصد بها لتمويل مشاريع الشباب بواقع ٣٠٪ والباقي تساهم به البنوك لإيجاد فرص عمل مؤقتة بأجور توازي الحد الأدنى المطلوب.

وعلى المستوى الخليجي سعت الدول إلى حل مشكلة البطالة عن طريق إحلال العمالة الوافدة لديها، والتي يصل عددها إلى ١٨ مليون عامل.. فعلى سبيل المثال تمثّل العمالة الوافدة في دولة الإمارات ٨٠٪ من حجم السكان، و ٧٢٪ في قطر، و ٦٣٪ في الكويت، و ٣٠٪ في السعودية، و ٢٦٪ في كل من قطر وعمان، وهو الأمر الذي أدّى إلى مطالبه رجال الأعمال في تلك الدول لتشغيل أبناء تلك الدول العاطلين عن العمل بإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية، وهو الأمر الذي أدّى إلى وضع خطط وطنية تسيّر كل دولة وفقاً لها لإحلال تلك العمالة.

#### ٢- الحلول الجماعية:

تعمل الدول العربية مجتمعة على إيجاد حلول لتلك المشكلة؛ من خلال منظمة العمل العربية، والتي تتمثّل أهم أهدافها في الآتي:

- أ- تبني مشروعات تنموية لتعزيز الاستثمارات واستيعاب العمالة في الوطن العربي.
- ب- حث الدول العربية على إعطاء العمالة الوطنية الأولوية في التوظيف داخل كل دولة ثم العمالة العربية.
- ج- تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي.
- د- تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء.
- هـ- السعي إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء، والعمل على توحيدها.
- و- العمل على تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء.

المصدر:

د. أحمد العثيم / كاتب اقتصادي، صحيفة الجزيرة الأرياء ٢٩ ذو القعدة ١٤٢٧ هـ / ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ م العدد ١٢٥٠١، على الرابط التالي: <http://www.al-jazirah.com/2006/20061220/rj3.htm>